

٦٠

دراسات فلسطينية

تجارة إسرائيل الخارجية

يوسف شبل

منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الأبحاث



أ.د. محمود دياب
جراح بالمستشفى الملكي بالمصر

تجارة إسرائيل الخارجية

**Yusuf Shibl,
Foreign Trade of Israel,
Palestine Monographs No. 60,
Palestine Research Center,
606 Sadat St., Beirut, Lebanon**

تجارة إسرائيل الخارجية

يوسف شبل



منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث
بيروت

نيسان (أبريل) ١٩٦٩

محتويات الكتاب

صفحة

٧	تمهيد
٩	مقدمة
١٥	الفصل الاول : حجم التجارة الخارجية واتجاهها :
١٥	١ - الميزان التجاري
١٨	٢ - الصادرات الاسرائيلية
٢٥	٣ - اتجاه الصادرات للاسواق العالمية
٢٧	٤ - الواردات وحجم الدخل القومي
٣١	٥ - تركيب الاستيراد
٣٨	٦ - شروط التجارة
٤٩	الفصل الثاني : اسرائيل في اسواق افريقيه واوروبه
٤٩	١ - اسرائيل والاسواق الافريقية
٥٨	٢ - اسرائيل والاسواق الاوروبية

صفحة

٦٧	الفصل الثالث : سياسات الاستيراد والتصدير :
٦٧	١ - السياسة الانتقائية للاستيراد
٧٣	٢ - سياسة تشجيع الصادرات
٧٨	٣ - الاتفاقيات التجارية
٨١	الفصل الرابع : علاج المعجز في الميزان التجاري :
	١ - تخفيض قيمة العملة واثرها على الميزان التجاري
٨٣	
	٢ - اثر التعرفة الجمركية على الميزان التجاري
٩٧	
	الفصل الخامس : الاقتصاد الاسرائيلي والاستقلال الاقتصادي
١٠٣	
١١١	الفصل السادس : خلاصة واستنتاجات
١١٥	مصادر البحث

تمهيد

التجارة الخارجية لاسرائيل جانب من الجوانب العديدة للكيان المفتصب في فلسطين المحتلة الذي لا يزال بحاجة الى دراسة موضوعية تحليلية تزيد من المعرفة العربية للعدو . وقد كان تعميم هذه المعرفة ، وتعميقها وتصحيحها ، هو الهدف الرئيسي لمركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية في اصدار منشوراته التي تفوق المئة دراسة . ومن يلقي نظرة على قائمة منشورات المركز يلاحظ الجهد الذي يبذله المركز في محاولته لان يغطي ما يستطيع تغطيته من جوانب القضية الفلسطينية ومتفرعاتها . ومهما كان تضافر العقبات (وابرزها قلة المصادر وقلة الباحثين الاختصاصيين ، معا) معيقا للمركز في محاولته هذه ، يظل للمركز مجال للاستبشار والتفاؤل (ولن اقول التفاخر) بان العديد من هذه الجوانب قد درس بالفعل ، دراسات تتراوح في الجودة والدقة بنسبة تفاوت الكفاءات والمصادر الاولية، ولكنها تجتمع كلها على صعيد الاسهام في تحطيم حاجز الجهل الذي كان يحيط بالمجتمع العربي في صراعه مع العدو الصهيوني ، وهو الحاجز الذي لعب دورا كبيرا في الفشل العربي المتكرر امام هذا العدو .

ومتابعة لهذا الخط من الدراسات في الاقتصاد

الاسرائيلي ، سيصدر عن مركز الابحاث قبل نهاية العام الحالي
دراستان مكملتان للمعالجات الاقتصادية السابقة ، احدهما
عن المصارف الاسرائيلية ، والاخرى عن مستقبل الاقتصاد
الاسرائيلي .

انيس صايغ

المدير العام لمركز الابحاث

مُكْتَمَتَا

القصء من هذه الدراسة هو اعطاء القارئ العربي معلومات مفصلة حول حجم التجارة الخارجية في اسرائيل واتجاهها والسياسات الاقتصادية المتعلقة بهذا القطاع . وقد سبق لمركز الابحاث ان اصءر ثلاث دراسات حتى الآن عن الاقتصاد الاسرائيلي : تناولت الدراسة الاولى عناصر تركيب الاقتصاد الاسرائيلي والانجازات التي حققها واهم المشاكل التي تواجهه وتناولت للدراسة الثانية المالية العامة والسياسة المالية في اسرائيل في حين اشتملت الدراسة الثالثة على سلسلة من المقالات عن الاقتصاد الاسرائيلي . والدراسة التالية هي محاولة لتغطية اءء قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي المهمة بشيء من التفصيل .

تلعب التجارة الخارجية دورا حيويا في سير الاقتصاد الاسرائيلي سواء لناحية اثرها على مستويات العمالة والءءل والانتاج حاليا او لناحية اثرها على تحقيق الاءءاف الاقتصادية والسياسية في المستقبل . وتحتل التجارة الخارجية اهمية خاصة نظرا لانفلاق الاسواق العربية وهي التي تشكل المجال الحيوي للسلع الاسرائيلية، وبالتالي محاولات اسرائيل المستمرة ايجاد اسواق جديدة لمنتجاتها في الخارج تعوض عن غياب

المجال الحيوي والقاء الضوء على علاقات اسرائيل الاقتصادية مع مختلف دول العالم يعطينا فكرة عن الطريقة التي تتحرك فيها هذه الدولة سياسيا نظرا لان العلاقات الاقتصادية تشكل المرساة التي يستقر عليها شكل التعاون السياسي .

وقبل ان نبدأ البحث حول حجم التجارة الخارجية لاسرائيل واتجاهها سنوجز للقارئ العلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في اقتصاد ما . والهدف من هذا الشرح النظري هو اعطاء القارئ فكرة عن العلاقة العضوية بين قطاع التجارة الخارجية وبين النشاط الاقتصادي في الداخل والطريقة التي يؤثر ويتأثر فيها .

يمكن تصور النشاط الاقتصادي على انه حلقة من التبادل التجاري بين المنتجين والمستهلكين داخل الاقتصاد وحلقة من التبادل التجاري بين الاقتصاد الوطني كوحدة والعالم الخارجي . وقطاع التجارة الخارجية في اقتصاد ما هو بمثابة القنطرة التي تمر عليها السلع والخدمات من وإلى هذا الاقتصاد . وعملية التبادل التجاري ضرورية لأي بلد لأنها أولاً تسهل له الحصول على السلع والخدمات التي لا ينتجها والتي يحتاجها في عملية نموه الاقتصادي، وثانياً لأنها حتى لو كان هذا الاقتصاد قادراً على انتاج ما يحتاجه من الخدمات والسلع فإن ذلك قد يتم بتكلفة مرتفعة لا تستأهل تبديد موارد كبيرة في الوقت الذي يمكن استيراد هذه السلع بتكلفة أقل من الخارج .

وحيث ان كل بلد مهما بلغت موارده الاقتصادية من غنى يواجه مشكلة توزيع موارده المحدودة بين مختلف النشاطات الاقتصادية وحاجات السكان غير المحدودة فإن التخصص في الانتاج

لضمان توجيه موارد البلاد نحو اكثر المجالات انتاجية يصبح هدفا منشودا على جانب كبير من الاهمية . ومن صلب التخصص ان ينتج البلد تلك السلعة التي يتمتع « بميزة نسبية » في انتاجها اي تلك التي يمكن انتاجها بتكلفة حدية منخفضة في حين يستورد تلك السلعة التي يكلف استيرادها اقل من تكلفة انتاجها محليا .

انطلاقا من هذا المفهوم فان تحقيق ما يسمى « بالاكفاء الذاتي » (١) في اقتصاد ما ليس بالضرورة ظاهرة حسنة اذ ان تحقيق ذلك قد يتم بدفع ثمن باهظ من موارد البلد يتمثل في النهاية في تحقيق مسنويات للدخل والانتاج والعمالة اقل بكثير مما لو مارس هذا البلد عمليات التبادل التجاري مع دول العالم الاخرى . لذلك فخلافا لاعتقاد شائع يتلخص في ان الصادرات هي مصدر الرفاه لاقتصاد ما في حين ان الواردات تشكل عبئا ثقيلا وانه كلما اتسعت الثغرة بين الاثنين لمصلحة الصادرات كلما ارتفع مستوى المعيشة ليس صحيحا دائما اذ انه باستطاعة بلد ما ان يحقق هذا الهدف بسهولة ولكن على حساب معدل نموه الاقتصادي .

لذلك يمكننا القول بأن الواردات لها فائدة كبيرة من

١ - من الصعب علميا تحديد ماهية « الاكتفاء الذاتي » اي اعطاء مكنون نظري واختباري يمكن على اساسه اختبار هذه الظاهرة ، والطريقة الوحيدة هي افتراض دالة اجتماعية معينة «Social Utility Functions» يتم على اساسها تحديد الاكتفاء الذاتي . وهي الطريقة التي تعتمد عليها بعض الدول النامية الآن .

حيث انها توفر مزيدا من السلع والخدمات كما انها تدعم عملية التخصص في الانتاج ولا تصبح عبئا الا اذا اصبح تمويلها صعبا والى درجة تؤثر تأثيرا سيئا على مستويات الدخل والعمالة والانتاج داخل الاقتصاد .

يتألف هذا البحث من ستة فصول على الشكل التالي :

الفصل الاول يتناول وضع الميزان التجاري وحجم واتجاه كل من الصادرات والواردات واخيرا «شروط التجارة» لقطاع التجارة الخارجية في السنوات العشرين التي مضت على انشاء اسرائيل .

الفصل الثاني يشرح وضع السلع الاسرائيلية في الاسواق الاوروبية والافريقية وجهود اسرائيل المستمرة لكسب اسواق جديدة في افريقيه ومحاولاتها لدخول السوق الاوروبية المشتركة او على الاقل الحصول على امتيازات خاصة لسلعها لكي تستطيع اختراق جدار التعرفة الذي تفرضه السوق على سلع الدول غير الاعضاء .

الفصل الثالث يشرح السياسة الانتقائية للاستيراد التي اتبعتها الحكومة الاسرائيلية ويحدد اشكال المساعدة التي تنالها الصادرات واثار ذلك على توزيع الموارد ومستوى الانتاج . ويضم هذا الفصل جزءا مقتضبا عن الاتفاقيات التجارية التي عقدها اسرائيل مع دول العالم .

الفصل الرابع يعالج موضوع العجز المزمن في الميزان التجاري الاسرائيلي والوسائل المختلفة التي اتبعتها الحكومة الاسرائيلية لمحاولة التخفيف من حجم هذا العجز مع التركيز

على الوسيلة الرئيسية التي اعتمدت حتى الآن وهي تخفيض قيمة الجنيه الاسرائيلي اربع مرات خلال العشرين سنة الاخيرة . ويشمل هذا الفصل الشروط الضرورية لنجاح عملية التخفيض ومدى توفرها في الاقتصاد الاسرائيلي .

الفصل الخامس يعالج موضوعا بدا يشغل اهتمام السلطات الاسرائيلية في السنوات الاخيرة ، وهو محاولة الوصول الى ما يسمى « بالاستقلال الاقتصادي » اي زيادة الانتاج في اسرائيل الى درجة يجعلها تستغني تدريجيا عن المساعدات الخارجية والثمن الاقتصادي والسياسي الذي قد تضطر اسرائيل لدفعه قبل الوصول الى هذا الهدف .

الفصل السادس والاخير عبارة عن تلخيص لاهم النقاط التي وردت في البحث مع ذكر بعض الاستنتاجات المشتقة من خلال الدراسة .

الفصل الاول

حجم التجارة الخارجية واتجاهها

١ - الميزان التجاري :

من المستحسن اولا القاء نظرة شاملة على وضع قطاع التجارة الخارجية من خلال الميزان التجاري الاسرائيلي في العشرين سنة الاخيرة حتى يأخذ القارئ فكرة عن حجم كل من الصادرات والواردات وحجم العجز التراكمي نتيجة للفرق المطلق بين الصادرات والواردات ثم نسبة الصادرات الى الواردات لمعرفة الزيادة النسبية التي طرأت على كل منهما .

والجدول رقم (١) يبين وضع الميزان التجاري في الاعوام (١٩٤٩ - ١٩٦٨) . فالعمود رقم (١) يمثل حجم الصادرات الاسرائيلية فوب F.O.B اي قيمتها على ظهر السفينة وهي الطريقة المتعارف عليها دوليا لتقييم الصادرات، والعمود رقم (٢) يمثل قيمة الواردات الاسرائيلية « سيف » C.I.F. اي سعر التكلفة للواردات مضافا اليها نفقات الشحن ونفقات التأمين في حين يبين العمود (٣) العجز السنوي في الميزان التجاري وهو الفرق بين الصادرات والواردات . فاذا كان الفرق لصالح الصادرات فان الميزان التجاري يكون في حالة فائض اما اذا كان الفرق لصالح الواردات فان الميزان التجاري يكون في حالة عجز وفي هذه الحالة يسبق الفرق

علامة سالبة . ومن ناحية اخرى يمثل العمود رقم (٤) العجز التراكمي للميزان التجاري والارقام المبينة في هذا العمود هي نتيجة لجمع العجز من سنة الى السنة التي تليها وهكذا . فالرقم الاخير المبين في عام ١٩٦٨ وقيمته (٦١٤١) مليون دولار يمثل مجمل العجز المتراكم للميزان التجاري منذ عام ١٩٤٩ . ولو كان هنالك فائضا في بعض السنين وعجزا في سنوات اخرى فاننا نأخذ الفرق الصافي بين الاثنين فاذا كان هذا الفرق سالبا فان ذلك يعني ان هنالك عجزا تراكميا اما اذا كانت النتيجة ايجابية فهذا يعني ان هنالك فائضا تراكميا . ويلاحظ في هذه الحالة ان اسرائيل خلال وجودها لم تحقق في اية سنة من السنوات فائضا في ميزانها التجاري وانما سجل الميزان التجاري عجزا متواليا .

ومن اجل معرفة العلاقة النسبية بين الصادرات والواردات فقد افردنا العمود رقم (٥) الذي يمثل نسبة الصادرات الى الواردات . وارتفاع النسبة المشار اليها يدل على ان الصادرات قد ارتفعت بنسبة مثنوية اكثر من الزيادة التي حققتها الواردات فبعد ان كانت ١١٣ ٪ في عام ١٩٤٩ ارتفعت الى ٢٦٦ ٪ في عام ١٩٥٥ ثم الى ٤٣٣ ٪ في عام ١٩٦٢ واخيرا الى ٧٢ ٪ في عام ١٩٦٧ قبل ان تعود وتهبط الى ٥١ ٪ في عام ١٩٦٨ وهي سنة غير عادية نظرا للاعباء التي خلفها احتلال الاراضي العربية بعد حزيران (يونيو) من عام ١٩٦٧ .

ويرجع السبب في انخفاض نسبة الصادرات الى الواردات في عام ١٩٦٨ الى انخفاض حجم التصدير الى دول

اوروبه الشرقية نتيجة لحرب الخامس من حزيران (يونيو) فقد انخفضت صادرات اسرائيل الى هذه البلدان بحوالي ٢٠ ٪ عما كانت عليه في عام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ . ومن الاسباب الاخرى التي ادت الى هذا الهبوط الكبير في نسبة الصادرات الى الواردات هو ازدياد واردات اسرائيل من المعدات والاسلحة والالتزامات التي ترتبت على احتلال المناطق العربية .

وبعد فمئذ ظهرت اسرائيل الى الوجود وحجم الواردات يفوق صادراتها بحيث أصبح العجز في الميزان التجاري صفة مميزة للاقتصاد الاسرائيلي . ولا شك ان فائض الاستيراد المشار اليه قد ساعد اسرائيل على تحقيق التكوين الرأسمالي الضروري لعملية النمو الاقتصادي خصوصا وان حجم المدخرات المحلية طفيف بحيث انه غير قادر على تحقيق معدلات النمو التي حققها الاقتصاد الاسرائيلي في العقدين الاخيرين .

(الجدول رقم ١)

الميزان التجاري لاسرائيل (مليون دولار)

(١٩٤٩ - ١٩٦٨)

السنة	صافي الواردات	الصادرات	المعجز	المعجز التراكمي	نسبة الصادرات للواردات
١٩٤٩	٢٥٢	٢٨	٢٢٤	٢٢٤	١١٤٣
١٩٥٠	٣٠٠	٣٥	٢٦٥	٤٨٩	١١٤٧
١٩٥١	٣٨٢	٤٥	٣٣٧	٨٢٦	١١٤٧

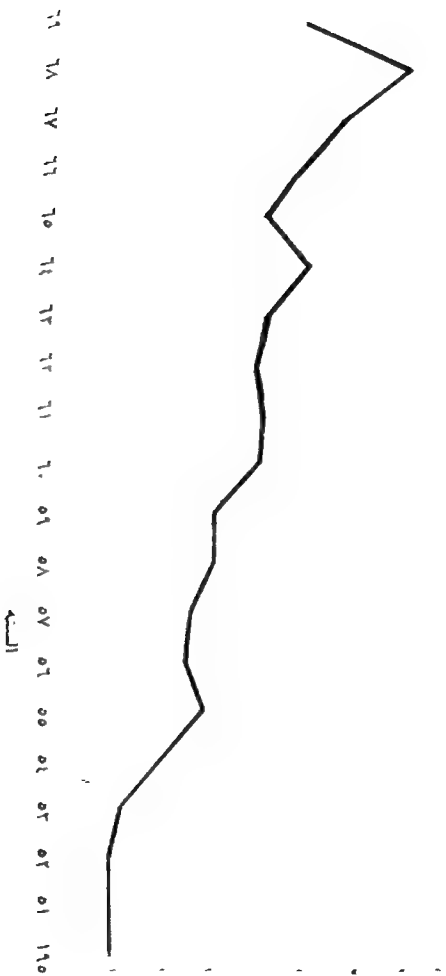
١٣٦٥	١١.٥	٢٧٩	٤٣	٣٢٢	١٩٥٢
٢.٤٦	١٣٢٦	٢٢١	٥٨	٢٧٩	١٩٥٣
٣.٤٠	١٥٢٧	٢.١	٨٦	٢٨٧	١٩٥٤
٢٦٤٦	١٧٧٢	٢٤٥	٨٩	٣٣٤	١٩٥٥
٢٨٤٤	٢.٤١	٢٦٩	١.٧	٣٧٦	١٩٥٦
٣٢٣٣	٢٣٣٢	٢٩١	١٤.٠	٤٣٣	١٩٥٧
٣٣٤.٠	٢٦١٤	٢٨٢	١٣٩	٤٢١	١٩٥٨
٤١٦٣	٢٨٦٥	٢٥١	١٧٦	٤٢٧	١٩٥٩
٤٢٤٦	٣١٥.٠	٢٨٥	٢١١	٤٩٦	١٩٦٠
٤.٤٩	٣٤٩٥	٣٤٥	٢٣٩	٥٨٤	١٩٦١
٤٣٤٣	٣٨٥.٠	٣٥٥	٢٧١	٦٢٦	١٩٦٢
٥١٤١	٤١٧٤	٣٢٤	٣٣٨	٦٦٢	١٩٦٣
٤٣٤١	٤٦٣٨	٤٦٤	٣٥٢	٨١٦	١٩٦٤
٥.٤١	٥.٤٣	٤.٥	٤.٦	٨١١	١٩٦٥
٥٨٤٨	٥٣٧٧	٣٣٤	٤٧٧	٨١١	١٩٦٦
٧٢٤.٠	٥٥٩١	٢١٤	٥٥٥	٧٦٩	١٩٦٧
٥١٤.٠	٦.٣١	٤٤.٠	٥٩.٠	١.٤.٠	١٩٦٨

المصدر: الدليل الإحصائي لاسرائيل ، ١٩٦٨ ، ص ٢٠٠ .

٢ - الصادرات الاسرائيلية :

المعروف عن الحمضيات انها كانت عماد الاقتصاد الفلسطيني قبل استيلاء اسرائيل على الممتلكات العربية في

نسبة المادرات للوردات %
(١٩٥٠ - ١٩٦٩)



فلسطين المحتلة ، وان المزارع العربية كانت تصدر منتوجها الى بريطانيا خلال الحرب وحتى عام ١٩٤٨ . لذلك كان من الطبيعي ان تشكل الحمضيات اهم الصادرات الاسرائيلية في العشر السنوات التي تلت ظهور اسرائيل الى الوجود . وقد استغلت اسرائيل الى اقصى حد انخفاض مستوى الاجور للقوى العاملة العربية ، اذ ان عدم السماح لعدد كبير من العمال العرب بالانتساب الى الهستدروت وهي الهيئة العمالية الاساسية في اسرائيل جعل مستوى الاجور لهؤلاء ينخفض عن مستوى اجور العمال اليهود ، اذ جعلها تتقرر على اساس العرض والطلب في حين استطاعت الهستدروت ان تحقق لاعضاؤها مستوى للاجور يفوق بكثير ما يمكن الحصول عليه على اساس العرض والطلب .

وقد حافظت الحمضيات على ترتيبها كأهم الصادرات الاسرائيلية حتى عام ١٩٥٩ ثم ما لبثت ان هبطت الى المرتبة الثانية حيث احتل الالماس المصقول مركز الصدارة كأهم صادرات اسرائيل . ويلاحظ في الجدول رقم (٢) ان قيمة صادرات اسرائيل من الحمضيات ارتفعت ٤٠٠ ٪ في حين ارتفعت صادراتها من الالماس المصقول حوالي اربعين ضعفا . وبعد ان كانت السلعتين تشكلان ٨٢ ٪ من مجموع الصادرات هبطت النسبة الى ٥١ ٪ في عام ١٩٦٦ نتيجة للسياسة التي اتبعتها اسرائيل لتنويع الصادرات وعدم الاعتماد على سلعتين لما قد يحمله من خطورة على وضع الاقتصاد الاسرائيلي .

ويعتبر الالماس المصقول من اهم الصادرات الاسرائيلية التي بدأت تحتل مكانا هاما في السنوات الاخيرة . فاسرائيل تحتل المرتبة الثانية بعد بلجيكة من حيث حجم صادراتها الى

(جدول رقم ٢)
صادرات اسرائيل الاساسية
(مليون دولار)

السنة	الماس المسقول	حافضيات الجموع	مجموع الصادرات	النسبة المئوية للسلعتين لجموع الصادرات
١٩٤٩	١٨٠	٢٣١	٢٨٤	٨٢
١٩٥٠	٨٨	٢٥٥	٣٥١	٧٤
١٩٥١	١١٦	٢٧٥	٤٤٧	٦٢
١٩٥٢	١١٤	٢٨٠	٤٣٤	٦٣
١٩٥٣	١٢٧	٣٤٣	٥٧٦	٥٩
١٩٥٤	١٥٧	٣٤٠	٨٦٣	٥٨
١٩٥٥	٢٠٢	٣١٦	٨٩٨	٥٨
١٩٥٦	٢٤٧	٤٠٠	١٠٧١	٥١
١٩٥٧	٣٥٣	٤٨٤	٨٣٧	٦٠
١٩٥٨	٣٤٢	٤٨٤	٨٢٦	٥٩
١٩٥٩	٤٦٧	٤٥٩	١٧٨٧	٥١
١٩٦٠	٦٠٨	٤٦٦	٢١٦٦	٥٠
١٩٦١	٧٠٢	٤٠٥	٢٤٥٣	٤٥
١٩٦٢	٨٩٣	٤٩٢	٢٧٩١	٤١
١٩٦٣	١١٥٩	٧٤٢	٣٥١٤	٥٣
١٩٦٤	١٣٧٦	٥٢٨	٣٧٢٣	٥١
١٩٦٥	١٥٣٦	٧١١	٤٢٩٥	٥٠
١٩٦٦	١٨٩٥	٧٤٧	٥٠٣٢	٥١
١٩٦٧	١٩٣٤	٨٥٣	٥٥٤٩	٥٠

المصدر: الدليل الإحصائي لاسرائيل: عام ١٩٦٨، ص ٢٢١ -

الاسواق العالمية ولا تزال الثغرة تضيق بين البلدين . وقد استطاعت اسرائيل ان تطور انواعا جديدة من الالماس المصقول استطاعت بواسطته زيادة حجم صادراتها من هذه السلعة . وتنال هذه الصناعة اهتماما متزايدا من وزارة الصناعة والتجارة عن طريق اعفاءات ضريبية غير مباشرة ومعونات مالية مباشرة لتدريب اليد العاملة . وتصل « القيمة المضافة » Value added لهذه السلعة الى حوالي ٤٠٪ (١) . وفي عام ١٩٦٦ بلغت جملة الصادرات من الالماس المصقول على مختلف انواعه حوالي ١٦٥ مليون دولار وهذا الرقم يمثل اربعة اضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٦٢ . ولا تزال سويسره وهولنده وشرق آسيه تشكل الاسواق الرئيسية لهذه السلعة . والجدير بالذكر ان صناعة الالماس تتركز في ايدي عشرة مصدرين فقط .

وقد واجهت صناعة الالماس نقصا في اليد العاملة المدربة في نهاية عام ١٩٦٥ الامر الذي اضطرها الى رفع الحد الأدنى للاجور الى ٨ ليرات اسرائيلية في اليوم مع التعهد بتدريبات سريعة خلال عام من الزمن . وقد أدت هذه الاجراءات الى اجتذاب ما يزيد على الف عامل لتدعيم الصناعة المشار اليها .

١ - تمثل القيمة المضافة صافي القيمة للسلعة المصدرة بالقطع الاجنبي بعد حسم قيمة الاجزاء المستوردة المباشرة وغير المباشرة التي دخلت في صنع السلعة المشار اليها . وهذا المقياس تعتمد السلطات الاسرائيلية لاختيار السلع التصديرية التي ستحظى بمساعدتها .

وحيث ان السلطات الاسرائيلية تعتمد مقياس « القيمة المضافة » لانتقاء الصادرات التي تحظى بتشجيعها فانه من المفيد مقارنة عوائد كل سلعة مع القيمة المضافة لكل سلعة وهو ما يبينه الجدول رقم (٣) .

ويلاحظ من الجدول رقم (٣) ان التحول من الحمضيات كاهم الصادرات وهي تلك التي تملك قيمة مضافة تصل الى ٨٠٪ ، الى الالماس المصقول وهي السلعة التي تملك قيمة مضافة في حدود ٢٣٪ يعني ان هنالك علاقة عكسية بين حجم الصادرات وبين صافي عائداتها من القطع الاجنبي حيث ان القيمة المضافة قد اخلت في الهبوط . كما يلاحظ انه عندما تبوّب صادرات اسرائيل بالنسبة لما تدره من العملة الاجنبية لاسرائيل فانه يتضح ان ثلثي حصة اسرائيل من العملات الاجنبية تأتي من السلع التي لا تحظى بمساعدات من الدولة في حين ان الثلث الباقي يتوزع بين السلع التي تحظى بمساعدة كبيرة . وقد أكد بعض الخبراء الاسرائيليين ان معدل المعونة التي تدفعها الدولة لكل دولار من صافي الصادرات يبلغ حدا تصبح بعدها هذه السلع بمثابة « صادرات غير معوّضة » Unrequitted Exports وتعتبر الصادرات « غير معوّضة » اذا كانت حصيلتها من العملات الاجنبية اقل من القطع الاجنبي الذي انفق على شراء موادها الاولى ، اي انها تمتلك قيمة مضافة سالبة ، او اذا كان الاقتصاد يدفع للسلع ذات القيمة المضافة سعرا للقطع أعلى من السعر العادي الذي تقرره عوامل العرض والطلب في اسواق القطع الاجنبي ، اي ان تقوم الحكومة ببيع ما يحتاجه اصحاب السلع التصديرية من القطع الاجنبي بسعر يقل عن سعر السوق .

(جدول رقم ٣)
صادرات إسرائيل والقيمة المضافة
(مليون دولار)

القيمة المضافة للتسوية الثابتة من قيمة الصادرات							
القيمة المضافة	للتسوية الثابتة من قيمة الصادرات	المال	زراعة	المجموع	سلع صناعية أخرى	المال	سلع زراعية
المجموع	سلع صناعية	المال	زراعة	المجموع	سلع صناعية أخرى	المال	سلع زراعية
٢٩	٢٥	١٤	٦٠	٢٢٢٢	٨٥٥	١٥٨	١١٩١
٤٩	٤٣	١٤	٧٠	٤٢٥٨	١٥٨٧	٢٢٢	٢٤٤٩
٤٥	٣٧	١٧	٧٠	٣٩٥٥	١٢٢١	٣٥٥	٢٣٢٩
٥١	٤٥	١٩	٧٢	٥٣٥٥	١٦٥٥	٤٥٧	٢٢٢٣
٥١	٤٦	١٩	٧٤	٦٩٩٢	٢٢٥٧	٦٩٢	٤٠٠٣
٥١	٤٧	٢٠	٧٢	٦٩٩٩	٢٢٥١	٦٩٩	٤٠٠٩
٤٧	٤٥	٢١	٧٠	٨١٢٩	٢١٢٦	٩٥٨	٤٠٥٥
٤٧	٤٩	٢٢	٦٨	٩٩٠	٤٢٢٦	١٢٤٤	٤٣٠
٤٥	٤٩	٢٢	٦٤	١٠٥٤	٥٠٧	١٤٤٤	٤٠٣
٤٥	٥٥	١٩	٨٨	١٢٢٥	٥٧٥٨	١٨٢	٤٦٥٥
٥١	٥٤	٢٠	٨٣	١٧١٥	٧٧٤٤	٢٠٣	٧٣٥٨
٤٧	٥٣	٢١	٧٧	١٦٣٣	٨٧٢١	٢٤٥٧	٥١٥٥
٥١	٥٩	٢٣	٨٠	٢٠٦٧	١٠٦٩١	٣٠٢	٦٩٢٦

المصدر نفسه : ص ١٤٨ .

غير ان معظم هذه الانتقادات تختفي عندما يطلب من هؤلاء الخبراء اعطاء بديل للسياسة التصديرية التي تتبعها اسرائيل حاليا ، فاسرائيل مثل معظم بلدان العالم تعاني من مشكلة تلخص في ان ما هو سليم من الناحية الاقتصادية قد يكون من المتعذر تنفيذه سياسيا . وفي هذه الحالة فان الحل العملي هو في محاولة التوفيق بين العاملين المشار اليهما . وقد اعتاد الاقتصاد الاسرائيلي بحكم الممارسة العملية خلال العشرين سنة الاخيرة ان يعيش هذه الظاهرة باستمرار .

٣ - اتجاه الصادرات للاسواق العالمية :

خلال فترة الانتداب البريطاني كانت المملكة المتحدة ودول الشرق الاوسط السوقين الرئيسيين للصادرات الفلسطينية . وبعد استيلاء اسرائيل على الاراضي العربية وانفلاق المجال الحيوي المتمثل بالاسواق العربية في وجه الصادرات الاسرائيلية ظلت بريطانيا تشكل السوق الطبيعي خصوصا وان الحمضيات كانت السلعة الرئيسية التي تستطيع اسرائيل تصديرها للخارج . غير ان هذا الوضع ما لبث ان بدأ يتغير خصوصا بعد ان وقعت المانية الغربية اتفاقية التعويضات المشهورة وتحسنت العلاقات الفرنسية الاسرائيلية نتيجة لموقف الحكومة الفرنسية آنذاك المعادي لثورة الجزائر . والجدول رقم (٤) يوضح اتجاه الصادرات الاسرائيلية خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٦٧ على اساس فاصل زمني قدره سنتان .

ولعل اهم ما يلفت النظر في اتجاه الصادرات الاسرائيلية ازدياد اهمية الاسواق الافريقية - الاسيوية ابتداء من عام

(الجدول رقم ٤)
اتجاه المبادلات الاسرائيلية (نسبة مئوية)

السنه	بريطانيه	الولايات المتحدة وكندا	اوروبا الغربية	اوروبا الشرقية	امريكا اللاتينية	آسيا والافريقيه	المجموع
١٩٤٩	٥٣٧	١٧٠	٢١٥	٦٠	٤٠	٤١	١٠٠
١٩٥١	٣٢٨	٢٤٩	٣٤٥	٦٤	٢١	٢٣	١٠٠
١٩٥٣	٢٦١	٢٣٦	٤٤٣	٣٥	٥٥	٢٠	١٠٠
١٩٥٥	٢٠٩	٢٠٠	٤٩١	٣٩	٣٣	٤٨	١٠٠
١٩٥٧	٢٠٦	١٥٩	٥١٧	٣٦	٥٥	٧٦	١٠٠
١٩٥٩	١٩٦	١٧٣	٤٦٣	٤٨	٨٠	١٠٤	١٠٠
١٩٦١	١٩٩	١٧٧	٤٨٧	٣٧	١٧	١٤٩	١٠٠
١٩٦٣	١٤٩	١٥٤	٥٣٠	٢٨	١٠	١٣٧	١٠٠
١٩٦٥	١٢١	١٦٤	٤٨٩	٣٩	١٤	١٧٣	١٠٠
١٩٦٦	١٢٠	١٦٧	٤٨٩	٥٤	١٠	١٦٩	١٠٠
١٩٦٧	١٣٠	١٧٨	٤٧٦	٣٣	١٠	١٧٣	١٠٠

المصدر : ن. هاليفي و ر. كلينوف مالول ، التنمية الاقتصادية في اسرائيل (نيويورك ، فريدريك
بريجرز ، ١٩٦٧) ص ٢٩٠ .

والجليل الاحصائي لاسرائيل ١٩٦٨ .

١٩٥٧ وكذلك ازدياد اهمية اسواق اوروبه الغربية في حين ان حجم التبادل التجاري مع كل من بريطانياه واوروبه الشرقية قد سجل هبوطا نسبيا . وتقلص حجم التبادل التجاري مع اوروبه الشرقية ، باستثناء رومانيه ، بعد عدوان الخامس من حزيران (يونيو) . اما حجم التبادل التجاري مع اميركه اللاتينية فقد ظل ضئيلا طوال العشرين سنة الاخيرة وتعزى هذه النتيجة الى ارتفاع نفقات الشحن من ناحية والى ان اميركه اللاتينية تستطيع الحصول على الحمضيات والسلع الزراعية الاخرى باثمان اقل من ايطاليه ودول بحر الابيض المتوسط ودول المغرب العربي .

وبعد عدوان الخامس من حزيران (يونيو) انخفض حجم التبادل التجاري مع اوروبه الشرقية الى درجة كبيرة نتيجة للموقف الذي وقفته هذه الدول ، باستثناء رومانيه ، من العدوان الاسرائيلي . وقد يتبادر الى الازهان ان هذا التطور في العلاقات التجارية لن يؤثر على وضع الميزان التجاري الاسرائيلي نظرا لان دول اوروبه الشرقية مجتمعة لا تستهلك اكثر من ٤ - ٥ ٪ من مجموع صادرات اسرائيل . والواقع ان هذا التطور على جانب كبير من الاهمية فعندما يكون المعجز في الميزان التجاري كبيرا كما هو الحال في اسرائيل فان اي نقص في حجم الصادرات حتى ولو كان طفيفا يؤثر على امكانية سد المعجز مستقبلا خصوصا وان تقليص حجم الاستيراد غير ممكن عمليا بسبب اعباء التنمية والتسلح .

٤ - الواردات وحجم الدخل القومي :

تتراوح نسبة الواردات الى حجم الدخل القومي (ك/د) .

بين بلد وآخر طبقا لحجم البلد ودرجة التخصص فيه وقدرته على توفير ما يحتاجه من السلع . ففي الاتحاد السوفيتي مثلا لا تزيد النسبة المشار اليها عن ٣ ٪ في حين انها تصل الى حوالي ٤٠ ٪ في بلدان كبلجيكة ونيوزيلنده . اما في اسرائيل فقد بلغ متوسط هذه النسبة خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٦) حوالي ٢٣ ٪ كما هو مبين في الجدول ادناه . ويلاحظ ان اعلى نسبة بلغت الواردات الى حجم الدخل القومي كانت في العام ١٩٦٢ اذ بلغت ٢٨ ٪ في حين ان العام ١٩٦١ سجل اقل نسبة اذ بلغت ١٩ ٪ .

على ان المقياس الاكثر مدولا وفائدة في هذا الصدد هو « القابلية الحدية للاستيراد » اي نسبة التغير في حجم الواردات المرادف لتغير معين في حجم الدخل القومي . ويعبر عن هذه العلاقة بـ Δ ك / Δ و حيث ترمز الاشارة (Δ) الى التغير في العاملين المشار اليهما . وقد يكون معدل الواردات الى حجم الدخل القومي في بلد ما عاليا في حين ان القابلية الحدية للاستيراد تكون منخفضة كما هو الحال في بريطانيا او العكس تماما اي يكون معدل الواردات منخفضا في حين ان القابلية الحدية تكون مرتفعة كما هو الحال في البرازيل مثلا . ويلاحظ بالنسبة لاسرائيل ان معدل الواردات لحجم الدخل القومي يفوق القابلية الحدية للاستيراد وهذا يعني ان اية زيادة اضافية في مستوى الدخل تتجه بنسبة اقل نحو تمويل حجم الاستيراد .

(الجدول رقم ٥)

معدل الواردات والقابلية الحديدية للاستيراد

(١٩٦٧ - ١٩٦٠)

السنة	الواردات	المخل القومي	معدل الاستيراد(٪)	القابلية الحديدية للإستيراد (٪)
(١)	(٢)	(٢ ÷ ١)	١ ÷ ٢	٢ ÷ ١
١٩٦٠	٩٠٥	٤٥٦٥	١٩ر٨	
١٩٦١	١٠٦٦	٥٤٧٩	١٩ر٤	١٧ر٦
١٩٦٢	١٨٤١	٦٥٨٦	٢٨ر٠	٧ر٠
١٩٦٣	٢٠١٦	٧٩٥٥	٢٥ر٣	١٢ر٨
١٩٦٤	٢٥١٣	٩٢٥٢	٢٧ر١	٣٨ر٣
١٩٦٥	٢٦٨١	١٠٩٣٣	٢٢ر٨	٢٤ر٧
١٩٦٦	٢٧٣٤	١١٨٦٣	٢٤ر٠	٥ر٧

المصدر : مأخوذ من عدة جداول من الدليل الإحصائي لإسرائيل،
١٩٦٧ .

(الجدول رقم ٦)

نسبة الواردات الى الدخل القومي في الشرق الاوسط *
(١٩٥٠ - ١٩٦٤)

نسبة الواردات للدخل القومي	نسبة الصادرات للدخل القومي	نسبة قطاع التجارة الخارجية للدخل القومي
ج.ع.٢٠٠	٢٧٦٠	٢٠٦٠
لبنان	٥٠٦١	٨٦١
العراق	٥٠٦٧	٥١٦٨
الاردن	٤٩٦٧	١٥٦٦
سوريه	٩٦٤	٧٦٩
اسرائيل	٢٨٦٢	٩٦٤
		٣٧٦٦

(١ + ٢)

المصدر : هيئة الامم المتحدة : الدليل الاحصائي السنوي
(١٩٥٠ - ١٩٦٤) .

* - الارقام في هذا الجدول تمثل معدلا للفترة المشار اليها.

يلاحظ في الجدول رقم (٦) ان نسبة قطاع التجارة الخارجية (اي مجموع الصادرات + الواردات) الى مجمل الدخل القومي في اسرائيل قد بلغ ٣٧,٦ ٪ خلال فترة الخمسة عشر عاما موضع الدراسة منها ٩,٤ ٪ للصادرات و ٢٨,٢ ٪ للواردات وهي نسبة تقل بكثير عن باقي الدول العربية موضع الدراسة باستثناء سورية .

٥ - تركيب الاستيراد :

يتألف حجم الواردات الاسرائيلية من سلع متعددة يمكن تبويبها تحت ثلاثة عناوين رئيسية : سلع استهلاكية ، سلع استثمارية ، واخيرا مواد اولية . ويرجع السبب في تعدد انواع السلع المستوردة وارتفاع حجمها الى فقر اسرائيل بالموارد والمواد الاولية التي تستطيع تلبية حاجات السكان على مختلف انواعها في الوقت التي يتدفق فيها عدد كبير من المهاجرين من الخارج وما يحتاجه هؤلاء من توفير سبل السكن والتعليم وفرص العمل يضاف الى ذلك حاجات اسرائيل من الاسلحة والمعدات لتدعيم موقفها العسكري في المنطقة .

والجدول رقم (٧) يعطينا فكرة عن العناصر التي يتألف منها حجم الاستيراد ، ونظرا لاهمية الوقود كأحد مصادر الطاقة فقد افردنا له عمودا مستقلا عن المواد الاولية . واول ما يلاحظ في هذا الجدول ان نسبة السلع الاستهلاكية قد هبطت من ٣١,٧ ٪ في عام ١٩٤٩ الى ١٠,٦ ٪ في عام ١٩٦٥ في حين ارتفعت نسبة المواد الاولية المستوردة من ٤,٦ ٪ الى ٦١,٩ ٪ خلال نفس الفترة في حين حافظت

السلع الاستثمارية على ثبات نسبي ظل في حدود ٢٠ ٪ .
اما حجم المستورد من الوقود فقد ارتفع في عشر السنوات
الاولى ثم بدأ في الهبوط بعد عام ١٩٥٦ . ومن ناحية اخرى
كانت قطاعات البناء وصناعة النسيج والمعلبات اكثر الجهات
استعمالا للمواد الاولية المستوردة .

وبدل انخفاض نسبة السلع الاستهلاكية المستوردة على
نجاح السياسة التي ثابرت على اتباعها الحكومة الاسرائيلية
والتي تهدف الى استبدال كثير من السلع المستوردة بانتاج
محلي عن طريق فرض تعرفه جمركية مرتفعة على هذه السلع
وتشجيع الصناعة المحلية بكافة المساعدات المباشرة وغير
المباشرة .

والجدير بالذكر ان قيمة الواردات كانت تسجل على
اساس « سيف » C.I.F. اي ان القيمة تشمل كلفة السلعة
مضافا اليها نفقات الشحن والتأمين . وحيث ان جزءا من
عمليات الشحن والتأمين كانت تقوم به شركات اسرائيلية فقد
كانت هذه الاحصائيات تفوق القيمة الحقيقية بما لا يقل عن
٣٠ مليون دولار سنويا .

وخلال الفترة ما بين ١٩٥٢ - ١٩٦٦ كانت معدل
الزيادة السنوية في حجم الاستيراد ٩٥ ٪ في حين ان معدل
الزيادة في حجم الصادرات كان ١٨ ٪ . غير ان الفرق المطلق
بين الاستيراد والتصدير كبير الى درجة بحيث ظل العجز في
الميزان التجاري مستمرا دون وجود اي أمل في سد هذه
الثغرة في المستقبل القريب .

الجدول رقم (٧)
تصنيف الاستيراد حسب نوع السلع
(نسبة مئوية)

السنة	سلع استهلاكية	مواد اولية	سلع استهلاكية	وحدات
١٩٤٩	٣١٧	٤٠١	٢٢٢	٦٠
١٩٥٠	٢٥٤	٤٠١	٢٧١	٧٤
١٩٥١	٢٤٩	٤٣٧	٢٢٢	٩٢
١٩٥٢	٢٢١	٤٤٧	٢٠٨	١٢٤
١٩٥٣	٢٠٣	٤٨٨	٢٠٢	١٠٧
١٩٥٤	١٦٧	٥٦٦	١٦٧	١٠٠
١٩٥٥	١٤٨	٥٦٥	١٨٤	١٠٣
١٩٥٦	١٣٤	٥٣٨	٢١٨	١١٠
١٩٥٧	١٢١	٥٣٤	٢٢٤	١٢١
١٩٥٨	١٢٩	٥٤٩	٢٢٧	٩٥
١٩٥٩	٩٥	٦٥٠	١٧٤	٨١
١٩٦٠	٨٨	٦٣٤	٢٠٩	٦٩
١٩٦١	٧٧	٦١١	٢٥٤	٥٨
١٩٦٢	٧٠	٦٤٢	٢٢٥	٦٣
١٩٦٣	٨٦	٦٣٨	٢١٠	٦٦
١٩٦٤	٩٨	٦٠٩	٢٣٧	٥٦
١٩٦٥	١٠١	٦١٩	٢١٦	٦٤

المصدر: ن. هاليفي و ر. كلينوف مألوف ، المصدر السابق ،

وتوخيا للفائدة يمكن ان نصنف الواردات حسب القطاعات التي تتوجه اليها وهو ما يبدو في الجدول رقم (٨) . والمعلومات البيئية في هذا الجدول تؤكد الاتجاهات البيئية في الجدول رقم (٧) وهي انه على الرغم من الزيادة المطلقة في حجم المستورد من السلع الاستهلاكية فان نسبة المستورد من هذه السلع الى مجموع الاستيراد قد سجل هبوطا ملحوظا .

وتبدو جهود اسرائيل في حقل التصنيع واضحة عند معرفة المستورد من المواد الاولية التي تذهب لقطاع الصناعة اذ تصل النسبة الى حوالي ٤٨ ٪ . فمثلا في عام ١٩٦٦ بلغت جملة المستورد من المواد الاولية والتي استعملت في قطاع الصناعة ٣٠٤ ملايين دولار من اصل ٥٩٠ مليون دولار انفق على مجموع المستورد من هذه المواد . كما احتل قطاع الصناعة المرتبة الاولى من حيث استيراده للسلع الاستثمارية على شكل آلات ومعدات اذ بلغ مجموع ما استورده القطاع المذكور ٦٤ مليون دولار من اصل ١٣٩ مليون دولار .

وتأكيدا لما ذكر سابقا من الاهمية المتزايدة لصناعة الالماس المصقول كاهم الصادرات الاسرائيلية فقد ازداد حجم المستورد من الجواهرات الخام اذ تضاعف خلال فترة من الزمن لا تزيد على خمس السنوات فارتفعت من ٦٧ مليون دولار عام ١٩٦٢ الى ١٢٤ مليون في عام ١٩٦٦ ولا يزال في ارتفاع مستمر .

ولعل اهم مدلولات التصنيف الاقتصادي للواردات هو اظهار كثافة الموارد التي توجهها السلطات الاسرائيلية نحو ايجاد قاعدة انتاجية في محاولة للتخفيف من الاعتماد على

المصادر الاجنبية في المدى الطويل . وقد استطاع الاقتصاد الاسرائيلي امتصاص جرعات كبيرة من الاستثمار رغم ضيق السوق المحلي بسبب الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد السكان نتيجة لتدفق المهاجرين في العشرين سنة الاخيرة . ومن المعروف ان اهم المشاكل التي تواجه اقتصاد ما في مثل هذه الحالة هو ان يقع فريسة لما يسمى « بحالة الركود » « Secular Stagnation » نتيجة لوصول الاقتصاد الى مرحلة من التشبع تصبح بعدها اي زيادة من حجم الاستثمار غير قادرة على ايجاد زيادة ذات شأن في مستوى الانتاج .

وحيث ان الطلب على السلع المستوردة يتوقف على عدة عوامل منها حجم السلع المنتجة محليا التي تستعمل موادا مستوردة فانه من المفيد اعطاء صورة عن نسبة السلع المستوردة التي تدخل في مجالات الاستعمال النهائي على شكل استهلاك واستثمار وصادرات حيث يتضح انه خلال الفترة ما بين ١٩٥٨-١٩٦٤ ارتفعت نسبة السلع المستوردة المستعملة لاجراض التصدير والاستهلاك في حين ان نسبة السلع المستوردة لاجراض التثمين والاستهلاك الشخصي حافظت على مستواها . وهكذا يمكن تلخيص الوضع على الشكل التالي : ارتفعت نسبة السلع المستوردة لاجراض التصدير بينما انخفضت نسبة السلع المستوردة لاجراض الاستهلاك وهذا التحول في نمط الاستعمال النهائي للسلع المستوردة جاء نتيجة طبيعية للسياسة الاقتصادية التي رسمتها السلطات الاسرائيلية بقصد تشجيع الصادرات .

(الجدول رقم ٨)
التصنيف الاقتصادي للسودان
(مليون دولار)

	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	
سلع استهلاكية						
ماكولات	٤٢.٧	٣٥.٢	٣٧.٥	٢٥.٢	١٨.١	
سلع استهلاكية متفرقة	٢٢.٩	٢١.٤	١٨.٥	١٥.٠	١٢.١	
سلع دائمة	٢.٥	٢.٠	٢.٧	١.٧	١.٢	
المجموع	٨٨.١	٨٢.٧	٨٢.٥	٥٧.٩	٤٤.٤	
مواد أولية						
الزراعة	٤٨.١	٣٤.١	٢٩.٧	٢٢.٢	٢٩.٢	
الصناعة	٢٠.٤	٢١.٢	٢٠.٨	٢٥.١	٢٥.١	
البناء	١٠.٠	١٧.٩	١٦.٨	١٢.٥	١٧.٥	
قطع خيز	٤٤.٧	٤٢.٢	٣٨.٥	٣٢.٨	٣٦.٨	
ذوق	٥٨.٢	٥٢.٢	٤٦.١	٤٤.٥	٤٠.١	
مجموعات خام	١٢.٤	٩.٥	١٠.٢	٩.٢	٧.٢	
المجموع	٥٩.٦	٥٥.٦	٥٤.٦	٤٧.٠	٤٤.٩	
سلع استثمارية						
الزراعة	٥.٦	٥.٢	٨.٥	٦.٤	٨.٠	
الصناعة والبناء	٦٤.٨	٨٨.٧	٧٤.١	٧٥.٧	٧٢.٨	
للنقل والاصلاات	٢٩.٥	٣٣.٥	٣٨.٠	٣٧.٤	٣٩.١	
سلع أخرى	٢١.٦	١٩.٤	١٦.٩	١٤.٢	١٢.٧	
سكن وملازات	١٧.٦	٢١.١	٥.٩	١٦.٤	٢١.٧	
مجموع السلع الاستثمارية	١٣٩.١	١٧٨.٧	١٩٧.٤	١٤٠.١	١٤٢.٠	
مجموع الواردات	٨١٧.٨	٨١٧.٠	٨٢٣.٥	٦٦٥.٠	٦٢٣.٢	

المصدر : الجليل الاقتصادي لاسرائيل عام ١٩٦٧ ، ص ٢٢٩ .

(الجدول رقم ٩)

نسبة الاستيراد في الاستعمال النهائي للانتاج المحلي

السنة	استهلاك	استثمار اجمالي	صادرات
١٩٥٨	٤٣٦٩	٣٤٤٢	٣٩٤١
١٩٥٩	٤٤٤٨	٢٩٤٤	٣٩٤٧
١٩٦٠	٤٣٦٧	٣٤٤٦	٣٦٤٤
١٩٦١	٥١٦٣	٣٤٤٨	٤٢٤٨
١٩٦٢	٥٣٦٧	٣٢٤٤	٤٥٤٨
١٩٦٣	٥٩٤٧	٣١٤٨	٤١٤٧
١٩٦٤	٥١٤٨	٣٣٤٦	٤٤٤٩

op. cit., p. 148.

المصدر :

٦ - « شروط التجارة للاقتصاد الاسرائيلي :

من المقاييس الشائعة في حقل التجارة الدولية ذلك الذي يطلق عليه اسم « شروط التجارة » « Terms of Trade » ويمكن تعريف هذا المفهوم على ان نسبة اسعار صادرات بلد ما الى اسعار وارداته . ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية :

$$\begin{array}{r} \text{شروط التجارة} = \frac{\text{س س}}{\text{س ص}} \\ \frac{٢}{١} \div \frac{\text{س و}}{١} \end{array}$$

حيث يرمز (س ص) الى سعر الصادرات المتحقق في

٢

سنة معينة بينما يرمز (س و) الى اسعار الواردات في
السنة نفسها. في حين يرمزان (س ص) و (س و) الى اسعار

١

١

الصادرات والواردات في سنة الاساس .
وتتم المقارنة عن طريق تركيب سعر قياسي
Price Index يمثل مجموع الصادرات وآخر يمثل
مجموع الواردات على ان تكون سنة الاساس التي سيحتسب
على اساسها السعر القياسي سنة « طبيعية » بمعنى انه لم
يحدث خلال تلك السنة اية تطورات اقتصادية استثنائية قد
تؤثر على حجم التجارة الخارجية وعلى مستوى الاسعار .

والهدف من احتساب « شروط التجارة » هو معرفة
عما اذا كان بلد ما قد حقق كسبا او خسارة في علاقاته
التجارية مع العالم الخارجي . ويمكن النظر الى الكسب او
الخسارة من زاويتين :

المقياس الاول ويطلق عليه اسم « مجمل شروط
التجارة » « Gross Terms of Trade » حيث تنسب الكميات
المستوردة الى الكميات المصدرة في سنة معينة الى سنة
الاساس .

$$\begin{array}{r}
 \text{ك ص} \\
 ٢ \\
 \hline
 \div \\
 \hline
 \text{ك و} \\
 ١
 \end{array}$$

اما المقياس الثاني ويطلق عليه اسم « صافي شروط التجارة » « Net Terms of Trade » فيشير الى نسبة اسعار التصدير الى اسعار الاستيراد . فمثلا ارتفاع هذه النسبة من ١ : ٢ الى ١ : ٣ خلال فترة زمنية معينة يعني ان شروط التجارة قد تحسنت اذ ان بإمكان هذا البلد ان يحصل على كمية اكبر من السلع المستوردة لكل وحدة نقدية واحدة من التصدير . ويمكن ان يحدث ذلك اذا حدث اي من الاحتمالات التالية : ارتفاع في سعر السلع المصدرة ، انخفاض في سعر السلع المستوردة او زيادة في حجم السلع المصدرة .

وميزة المقياس الاول على الثاني في انه يلقي بعض الضوء على وضع الميزان التجاري . فالمقياس الثاني لا يوضح ما اذا كان الميزان التجاري (اي حجم الصادرات مطروحا من حجم الواردات) في حالة فائض او عجز او تعادل في حين ان المقياس الاول باعتماده التغير النسبي في الكمية بدلا من التغير النسبي في السعر يصوّر جزئيا وضع الميزان التجاري . والذي نود التاكيد عليه ان هذين المقياسين يفقدان الكثير من فائدتهما اذا كانت الفترات الزمنية موضع المقارنة متباعدة او اذا حصل تغير كبير في عوامل الانتاج الموجه صوب السلع المصدرة . فقد يحدث مثلا هبوط في اسعار السلع

المصدرة بالمقارنة لاسعار السلع المستوردة في الوقت الذي ترتفع فيه الكفاءة الانتاجية لعوامل الانتاج وفي هذه الحالة لا يمكن القول بان شروط التجارة قد ساءت اذ ان الزيادة في الكفاءة الانتاجية قد تفوق الهبوط المشار اليه بحيث يصبح الاقتصاد في وضع افضل بعد اخذ جميع هذه العوامل بعين الاعتبار . لذلك يمكن اشتقاق مقياس ثالث حيث تناسب حجم الواردات الى الموارد الانتاجية الضرورية المتضمنة في الصادرات (٢) .

ان هذه اللمحة النظرية في رأينا ضرورية حتى يستطيع القارئ ان يلم بابعاد الاحصائيات التي سنوردها حول شروط التجارة في اسرائيل بقصد معرفة وضع اسرائيل في علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي .

والجدول رقم (١٠) يبين « شروط التجارة » لقطاع التجارة الخارجية في اسرائيل خلال الفترة ما بين ١٩٥٥ -

٢ - يمكن التعبير عن المقياس الثالث (س ص x د)

(س و)

حيث تمثل س ص نسبة الاسعار القياسية للصادرات

س و

الى الاسعار القياسية للواردات في حين ان (د) تمثل الرقم القياسي للانتاجية في صناعات التصدير .

(شروط التجارة ١٩٥٢ - ١٩٦٦)

(سنة الأساس ١٩٥٨ = ١٠٠)



١٩٦٧ . ويلاحظ القارئ اننا قد احتسبنا الارقام القياسية لكل من « مجمل شروط التجارة » و « صافي شروط التجارة » اي المقياس الاول والمقياس الثاني المشار اليهما في هذه الدراسة حيث يتمثل المقياس الاول بقسم العمود (٤) ÷ العمود (٢) في حين يتمثل المقياس الثاني بقسم العمود (١) ÷ العمود (٣) .

ويشير الجدول رقم (١٠) الى ان هبوطا ملحوظا قد حصل في « صافي شروط التجارة » (العمود رقم ٦) بالمقياس لعام ١٩٥٨ خصوصا في ثلاث السنوات الاولى من فترة الستينات غير ان تحسنا نسبيا قد طرأ بعد العام ١٩٦٣ حيث سجل العام ١٩٦٦ نفس مستوى سنة الاساس في عام ١٩٥٨ . اما بالنسبة للمؤشر الثاني وهو « مجمل شروط التجارة » (العمود رقم ٥) وهو الذي يقيس معدل التبادل بين الصادرات والواردات فانه يشير الى هبوط كبير اي ان اسرائيل اصبحت تحصل على نسبة اقل من الواردات مقابل كل وحدة من الصادرات تباعها الى الخارج .

غير ان هذه النتائج يجب ان ينظر اليها بحذر كبير . فعندما تطول الفترة لوضع الدراسة تصبح المقارنة محدودة الفائدة ذلك ان حجم السلع المصدرة والمستوردة وكذلك نوعيتها قد تتغير بين سنة واخرى لذلك فان استقراء المؤشرين المشار اليهما خلال فترة طويلة من الزمن قد يحجب كثيرا من التطورات التي حصلت خلال الفترة موضع الدراسة وبالتالي يقلل من اهمية هذا الاستقراء . اضاف الى ذلك ان اختيار سنة الاساس قد يقلب النتائج رأسا على عقب . فمثلا لو

(الجدول رقم ١٠)
شروط التجارة في إسرائيل
(سنة الأسكن : ١٩٥٨)

(٦) سالي شروط التجارة (٢ + ١)	(٥) معدل شروط التجارة (٢ + ١)	(٤) مجم الاوربات	(٣) سعر الاوربات	(٢) مجم الصفقات	(١) سعر الصفقات	السنة
٨٩	١٨٩	٧٢	٩٧	٢٨	٨٦	١٩٥٢
٩٤	١٢٩	٧١	٨٦	==	٨١	١٩٥٣
٩٧	١٠٣	٧٨	٨٩	٧٦	٨٦	١٩٥٤
٩٩	١١٥	٨٣	٩٥	٧٢	٩١	١٩٥٥
٩٦	١٠٤	٨٥	١٠١	٨٢	٩٧	١٩٥٦
٩٥	٩٦	٩٥	١٠٧	٩٩	١٠٢	١٩٥٧
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٩٥٨
٩٣	٧٤	١٠٤	٩٨	١٤٠	٩١	١٩٥٩
٨٨	٦١	١١٩	١٠٠	١٩٦	٨٨	١٩٦٠
٩٢	٦٦	١٤٥	٩٧	٢٢٠	٨٩	١٩٦١
٩٣	٧٠	١٥٨	٩٢	٢٢٥	٨٨	١٩٦٢
٩٨	٦١	١٦٦	٩٢	٢٧٠	٩١	١٩٦٣
٩٦	٦٧	١٩١	٩٥	٢٨٦	٩١	١٩٦٤
٩٨	٥٩	١٨٨	٩٧	٣١٦	٩٥	١٩٦٥
١٠٠	٤٩	١٦٨	٩٩	٣٢٦	١٠١	١٩٦٦

(الجدول رقم ١١)
شروط التجارة الاسرائيلية
(١٩٦١ : سنة الإحصاء)

(١)	(٢)	قيمة الصادرات	نسبة الصادرات	(٣)	نسبة الواردات	قيمة الواردات	(٤)	نسبة الواردات	(٥)	معدل شروط التجارة	(٦)	معدل شروط التجارة
السنة	معدل الصادرات	معدل الصادرات	معدل الصادرات	معدل الواردات	معدل الواردات	معدل الواردات	معدل الواردات	معدل الواردات	معدل الواردات	معدل الواردات	معدل الواردات	معدل الواردات
١٩٥٥	١٠٥	٣٧	١٠٥	٥٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥٦	١١١	٤٤	١١١	٦٤	١١١	١١١	١١١	١١١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥٧	١١٥	٥٧	١١٩	٧٣	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧
١٩٥٨	١١٣	٥٦	١١٦	٧٢	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧
١٩٥٩	١٠٢	٧٣	١٠٣	٧٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩
١٩٦٠	٩٩	٨٨	١٠٣	٨٥	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩
١٩٦١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٦٢	٩٩	١١٤	١١٤	٩٨	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١
١٩٦٣	١٠٣	١٤٣	٩٩	١١٤	٩٩	٩٩	١١٤	١١٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤
١٩٦٤	١٠٣	١٥٢	١٠١	١٤٣	١٠١	١٠١	١٤٣	١٠١	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢
١٩٦٥	١٠٧	١٧٥	١٠٣	١٤١	١٠٣	١٠٣	١٤١	١٠٣	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤
١٩٦٦	١١٤	٢٠٥	١٠٥	١٤١	١٠٥	١٠٥	١٤١	١٠٥	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩

المصدر : صندوق النقد الدولي ، التجارة العالمية ، ١٩٦٧ ، ص ١٨٢ .

اعتمدنا عام ١٩٦١ كسنة الاساس بدلا من عام ١٩٥٨ (انظر الجدول رقم ١١) لوجدنا ان « صافي شروط التجارة » قد سجلت تحسنا ملحوظا بلغ اوجه في عام ١٩٦٦ في حين ان « مجمل شروط التجارة » سجلت تراجعاً كما هو الحال في الجدول رقم (١٠) .

ولو اردنا تلخيص وضع « شروط التجارة » قلنا ان هنالك تحسنا نسبيا في « صافي شروط التجارة » بينما هنالك تراجعاً بالنسبة « لمجمل شروط التجارة » . ومهما يكن من امر فان السلطات الاسرائيلية لا تولي اهتماما يذكر لشروط التجارة كأحد « مؤشرات الرفاه » « Welfare Indicators » في الاقتصاد الاسرائيلي ، رغم اهمية قطاع التجارة الخارجية ، وانما يهتم بها في الدرجة الاولى تغطية العجز في الميزان التجاري بغض النظر عن التغير النسبي في اسعار وكميات كل من الصادرات والواردات ، اي ان الفرق المطلق هو الذي يهم هذه السلطات دون غيره .

الفصل الثاني

اسرائيل في اسواق افريقيه واوروبه

١ - اسرائيل والاسواق الافريقية :

على الرغم من ان حجم التجارة الخارجية لاسرائيل مع الدول الافريقية لا يزال يشكل نسبة ضئيلة بالمقارنة لعلاقة اسرائيل بالاسواق الاوروبية فان الاهتمام المتزايد الذي تبذله اسرائيل لفزو الاسواق الافريقية شيء ملفت للنظر فعلا وان كان لا يدعو للعجب . ويلاحظ ان اهتمام اسرائيل لا ينحصر في اقامة علاقات تجارية تهدف الى زيادة حجم التبادل بينها وبين البلدان الافريقية بل يتعداه الى تقديم كافة المساعدات الفنية والاقتصادية الى كثير من هذه البلدان .

حتى عام ١٩٥٧ كانت معظم دول افريقيه لا تزال تحت حكم بعض الدول الاستعمارية المباشر وبالتالي لم تكن مالكة زمام امرها . وخلال هذه الفترة كانت العلاقة التجارية بين اسرائيل ومعظم بلدان افريقيه من جانب واحد حيث اقتصرت على شراء اسرائيل بعض السلع من الاسواق الافريقية مثل الكاكاو والقهوة وبذور الزيت . وعندما انفتح خليج العقبة امام السفن الاسرائيلية نتيجة للعدوان الثلاثي على مصر في اواخر عام ١٩٥٦ ايقنت اسرائيل ان فرصة ذهبية قد لاحت لها لاقامة علاقات تجارية مع الدول الافريقية وخصوصا شرق

افريقيه وجنوبها فبادرت الى اتخاذ خطوات عديدة في هذا المضمار .

واستهلت اسرائيل محاولاتها لتوسيع التبادل التجاري مع افريقيه بانشاء شركة ملاحه اسمها «Dizengoff West Africa Co.»

نصفها حكومية ونصفها الآخر اهلية لها اربعة عشر فرعا في نيجيريـه وغانه وسيراليون . وخلال فترة من الزمن لا تزيد على اربع السنوات ارتفعت صادرات اسرائيل من ٢ مليون دولار عام ١٩٥٦ الى ١١ مليون دولار عام ١٩٦٠ وكانت تتألف من السلع الرئيسية التالية :

أ - مواد بناء وخصوصا الاسمنت والزجاج .

ب - مواد وادوات زراعية وانايب للرّي .

ج - مواد «استهلاكية دائمة» «Durable Consumer Goods» مثل الماكينات والبرادات وقطع غيار السيارات .

ولم يكن ارتفاع حجم الصادرات نتيجة لتأسيس شركات للملاحه بين اسرائيل والاسواق الافريقيـة فحسب وانما يرجع ايضا الى وجود خبراء اسرائيليين في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها من القطاعات في كثير من البلدان الافريقيـة . فعلى الرغم من ان كثيرا من السلع الاسرائيلية تصل الى الاسواق الافريقيـة باسعار مرتفعة نظرا لارتفاع تكاليف الانتاج في اسرائيل فان وجود هؤلاء الخبراء والحاحهم على استعمال معدات وآلات اسرائيلية الصنع في

برنامج المعونة فتح مجالا واسعا امام السلع الاسرائيلية للانتشار .

وفي الوقت الذي تبذل اسرائيل جميع الوسائل الدبلوماسية والتجارية لرفع حجم التبادل التجاري مع افريقيه وتعرض خبراتها للمساهمة في تطوير اقتصاديات البلدان الافريقية حتى تستطيع كسب هذه الدول الى جانبها في المجال السياسي نجد الدول العربية اما غائبة تماما عن هذا المجال او انها لا تزال اسيرة محاولات بدائية لم يكن لها اي نتيجة ايجابية حتى الآن . ولكي يأخذ القارئ فكرة عن مستوى العمل العربي ونوعيته نذكر ان احد الاتحادات المهنية العربية عزا في معرض تبريره لعدم نجاح دول المشرق العربي في زيادة حجم التبادل التجاري مع الدول الافريقية مثل غانه وغينيه وساحل العاج الى ارتفاع تكلفة النقل من البلدان العربية المشار اليها حيث ان النقل الجوي هو الوسيلة المتوفرة حاليا . ومع ان اسرائيل تبعد عن هذه البلدان الافريقية المسافة نفسها التي تفصل بينها وبين بلدان المشرق العربي ، مع ذلك فان حركة التبادل التجاري تتم مع اسرائيل على نطاق واسع ولا تزال تتصاعد يوما بعد يوم . ان من حقنا ان نتساءل كيف يمكن التوفيق بين هذين الوضعين المتناقضين وكيف استطاعت اسرائيل ان تنجح حيث أخفقت الدول العربية ؟

الواقع ان الرد على هذا السؤال يتطلب الامام بأسلوب العمل الاسرائيلي في اسرائيل على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية وهو ما حاولت احدي

الدراسات التي صدرت عن مركز الابحاث تغطيته بكثير من التفصيل (١) . لذلك سنكتفي في هذا البحث بالتركيز على الناحية الاقتصادية دون غيرها وخصوصا جانب العلاقات التجارية .

ومن اهم الوسائل التي تعتمدھا اسرائيل لاستكشاف امكانات السوق الافريقية هي وسيلة الاتصال المباشر عن طريق ارسال بعثات اقتصادية تقوم بدراسة التركيب الاقتصادي لكل بلد من البلدان الافريقية واحتياجاته من السلع الاستثمارية والاستهلاكية ووضع السلع الاسرائيلية بالمقارنة لوضع السلع المنافسة القادمة من اوروبا سواء لناحية السعر او لناحية الجودة .

والجدير بالذكر ان اسرائيل تقوم بهذه المحاولات المستمرة وهي تعلم يقينا بانه لا يمكن زيادة صادراتها في المستقبل القريب الى هذه الاسواق الى درجة تصبح بعدها السوق الرئيسي اذ ان الاسواق الاوروبية سنظل تحتل مكان الصدارة بالنسبة لتصريف منتجاتها لسببين رئيسيين :

اولا : ان سلعھا تسوق في الاسواق التي يختلف الطقس فيها عن اسرائيل بحيث تباع في الوقت الذي تكون منتجات هذه البلدان مفقودة في الاسواق .

ثانيا : ان اسرائيل لا تنتج مأكولات حرارية مثل القمح وغيره وانما تنتج مأكولات تحتوي على نسبة عالية من البروتين

١ - رياض القنطار ، التغفل الاسرائيلي في افريقيه وطرق مجابهته (بيروت ، مركز الابحاث ، ١٩٦٨) .

مثل الفواكه والخضار والبيض وهي سلع تتميز بمرونة كبيرة بين الطلب عليها وحجم الدخل الذي ينفق عليها وهذا يعني ان مجال تصريفها يكمن في البلدان المتقدمة اقتصاديا مثل اوروبا الغربية والدول الاسكندنافية وليس في البلدان النامية مثل افريقيه وآسيه .

اذن ما هو سبب هذا الاهتمام المستمر والمثابر على كسب الاسواق الافريقية عن طريق تقديم مساعدات فنية واقتصادية ؟ ان الرد على هذا السؤال سهل وواضح فاسرائيل تريد ان تقيم علاقات سياسية مع البلدان الافريقية وتدعيم العلاقات التجارية عن طريق زيادة حجم التبادل التجاري ، وتقديم المساعدات الفنية والاقتصادية هو أنجع الطرق واقصرها الى اقامة العلاقات السياسية على اسس راسخة وعميقة الجذور .

ويمكن وصف سلوك اسرائيل على انه « استثمار في العنصر البشري » *Investment in Human Capital* له مردود منخفض اقتصاديا ومردود مرتفع سياسيا . ولو اردنا ان نحلل ونقارن بين موقف اسرائيل فيما يتعلق بالاسواق الافريقية وجهة النظر العربية ، كما يعبر عنه سلوك الدول العربية تجاه الدول الافريقية وكما يحدده حاليا حجم التبادل التجاري القائم حاليا بين البلدان العربية والبلدان الافريقية، على ضوء مبادئ النظرية الاقتصادية لخرجنا بالتحليل الآتي:

ان سلوك اسرائيل يتميز بانه يهدف الى تضخيم المنفعة *Maximization of Utility* في حين ان سلوك الدول العربية يتميز بانه يهدف الى تضخيم الثروة

«Wealth Maximization». والفرق بين السلوكين يكمن في ان الدالة الاولى تعتبر الثروة احد مصادر المنفعة وان هنالك عوامل عديدة اخرى لا تقل اهمية في نظر اسرائيل عن عامل الثروة منها زيادة نفوذ اسرائيل السياسي في افريقيه والظهور بمظهر الحريص على مصالح هذه الدول وتطلعاتها نحو حياة اقتصادية افضل . في حين ان الدالة الثانية لا تعترف بغير الربح معيارا للسلوك . وانطلاقا من هذا المفهوم فان اسرائيل تمارس « عملية استبدال » مستمرة « Substitution Process » بين العوامل المشار اليها بشكل يأتي عليها باقصى منفعة ممكنة . فمثلا يتضح من الاحصائيات حول الميزان التجاري لاسرائيل مع افريقيه ان هذا الميزان لم يكن لصالحها اطلاقا في السنوات الست الاخيرة (اي ان اسرائيل كانت تستورد من افريقيه اكثر مما تصدر لها) ولم ينقلب الى فائض الا في عام ١٩٦٧ ومع ذلك استمرت في محاولاتها لتوسيع نشاطها الاقتصادي في افريقيه . كل هذا يعني ان اسرائيل لم تكن تنظر الى الموضوع من الزاوية المادية فقط وانما كانت تعتبر ان العلاقة الاقتصادية لها « مردود غير مادي » « Non-Pecuniary Return » على جانب كبير من الاهمية يتمثل في كسب صداقات هذه الدول لخدمة اهدافها السياسية .

ولو امعنا النظر اكثر لوجدنا ان الموقف العربي غير منطقي حتى لو سلمنا بان علاقاتنا بافريقيه يجب ان يحددها عامل الثروة بدلا من عامل المنفعة . فارتفاع تكلفة النقل بين البلدان العربية والاسواق الافريقية لا يعتبر عقبة اساسية في وجه زيادة حجم التبادل التجاري كما سبق وصرحت به اكثر من هيئة مهنية عربية . فالسعر الذي يمكن ان تباع به السلع العربية

لا تقررده فقط نفقات النقل وانما تقررده ايضا حالة الطلب على السلع العربية في هذه الاسواق . فمثلا من المحتمل جدا ان يكون سعر صندوق التفاح اللبناني في غانه ارخص منه في ساحل العاج على الرغم من ان نفقات النقل الى غانه تفوق عن تلك الى ساحل العاج . فارتفاع تكلفة النقل يؤثر في جانب العرض من قيمة السلعة في حين ان هنالك عوامل عديدة تؤثر على جانب الطلب لا بد من اخذها بعين الاعتبار .

وحتى لو سلمنا بالمنطق القائل بان بعد المسافة يشكل عائقا نحو تطوير العلاقات التجارية مع افريقيه فان هنالك مجالا واسعا لاجراء دراسات مفصلة حول امكانات السوق الافريقية مستقبلا خصوصا وان معظم بلدان افريقيه قد بدأ يعد خططاً انمائية طويلة الامد .

ولكي ياخذ القارئ فكرة عن الاهمال العربي على هذا الصعيد نذكر ان جمعية الصناعيين في لبنان تحاول منذ سنوات زيادة حجم الصادرات الصناعية الى دول غرب افريقيه . وبعد زيارات واستطلاعات متواصلة خرجت الجمعية المشار اليها بتحليل مفاده ان ارتفاع تكلفة النقل يشكل العقبة الاساسية في وجه زيادة الصادرات وانه اذا توفر خط منتظم للملاحة البحرية فان العقبات ستزول وستجد الصناعات اللبنانية مجالا واسعا لتسويق منتجاتها .

وانطلاقا من هذا المفهوم بدأت الجهود تنصب على توفير خط للملاحة من دول افريقيه الغربية وفي طليعتها ساحل العاج . وفي ١٢/٨/٦٨ نشرت الجرائد خبرا مفاده ان لبنان قد صدر على ظهر احدى السفن ٢٥ طنا من الصادرات

الصناعية وان اسعار الشحن انخفضت من ٥٠ - ٦٠ دولار للطن الواحد الى ٢٠ دولار كما رافق هذا الهبوط في نفقات الشحن انخفاض في اسعار السلع اللبنانية في اسواق ساحل العاج قدره ٦ - ١٢ ٪ .

ولم يمض على نشر هذا الخبر خمسة اشهر حتى نشرت الانباء ان الصعوبات قد عادت في وجه تصدير السلع الى ساحل العاج بسبب عدم وجود حمولة كافية تكفي لملء سفينة عائدة في طريقها الى ساحل العاج . ويواجه الآن لبنان امكانية خسارة اسواق مضمونة في غرب افريقيه نتيجة للارتجال في اقامة العلاقات التجارية وعدم وجود دراسات مسبقة حول امكانية التصدير الى الاسواق الافريقية والعقبات التي تعترض زيادة حجم هذا التبادل لكي تعمل السلطات المسؤولة على تذليلها .

ومن ناحية اخرى نجد ان اسرائيل لا تزال تواصل جهودها لزيادة حجم التبادل التجاري على الرغم من ان الميزان التجاري مع دول افريقيه ليس في صالحها . ففي عام ١٩٦٥ قامت اسرائيل بتصدير ما قيمته ٢١٦٦ مليون دولار في حين استوردت ما قيمته ٢٧٠ مليون دولار وفي عام ١٩٦٦ هبطت صادرات اسرائيل الى ١٩٦٨ مليون دولار بينما حافظت وارداتها على ٢٧٠٨ مليون دولار . وفي عام ١٩٦٧ استطاعت اسرائيل رفع حجم صادراتها الى ٢٤٠ مليون دولار بينما بقيت الواردات في حدود ٢٧٠٤ مليون دولار .

(الجدول رقم ١٢)

الصادرات الاسرائيلية لافريقيه

(مليون دولار)

١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	
٣٠.	٠.٥	١٦	اوغنده
١٦	١٨	٣٤	الحبشة
—	٠.٢	٠.١	الجابون
٥٣	٤٩	٣٩	غانه
٢٧	٢٣	٢٥	جنوب افريقيه
٠.٢	٠.٥	٠.٧	ساحل العاج
١٢	١٢	٠.٥	تانزانيه
—	٠.٢	٠.٣	ليبيريه
٢٥	٢٩	٢٥	نيجيريه
١٢	١٦	٢٥	كينيه
٣٩	٣٧	٥٠.	بلدان اخرى
٢١٦	١٩٨	٢٤٠.	المجموع

الواردات الاسرائيلية من افريقيه

(مليون دولار)

٠.٣	١٤	٢٩	اوغنده
٠.٩	١٦	١٤	الحبشة
٣٩	٢٩	٣٣	الجابون

غانه	٠٦	٠٦	٠٩
جنوب افريقيه	٣٤٤	٤٤٤	٤٠
ساحل العاج	٢٥	٥٥	٠٩
تانزانيه	٠٣	٠٤	٠٤
ليبيريه	—	—	—
نيجيريه	—	—	٠١
كينيه	١٦	١٨	١٧
بلدان اخرى	١١٤	١٤٥	١٣٩
المجموع	٢٧٤	٢٨١	٢٧٠

المصدر : الدليل الاحصائي لاسرائيل ، ١٩٦٨ ، ص ٢١٢ .

ولا تزال غانـه والحبشة وجنوب افريقيه اهم اسواق الصادرات الاسرائيلية في حين ان ساحل العاج والجابون وجنوب افريقيه تشكل اهم البلدان الافريقيه التي تستورد منها اسرائيل حاجياتها (انظر الجدول رقم ١٢) . واذا ما استمر الاهمال العربي لاسواق افريقيه على حاله واستمر السلوك العربي يعمل بحافز الربح فقط دون الاخذ بعين الاعتبار النواحي السياسيه والاجتماعيه فستجد الدول العربيه نفسها وقد فقدت جميع معاقلها في افريقيه .

٢ - اسرائيل والاسواق الاوروبيه :

يتضح من الاحصاءات التي اوردناها حول حجم التجارة الخارجيه لاسرائيل واتجاهها ان الاسواق الاوروبيه لا تزال تعتبر المكان الرئيسي لتصريف السلع الاسرائيلية . فنوع الصادرات الاسرائيلية الرئيسيه مثل الحمضيات والماس

المصقول والمواد الكيميائية تتميز بمرونة مرتفعة للدخل «Income Elasticity» اي ان ارتفاع دخل المستهلك الاوروبي وحده اضافية يؤدي الى زيادة اكبر في الطلب عليها على افتراض بقاء السعر ثابتا . يضاف الى ذلك ما ذكرناه سابقا من ان اختلاف الطقس بين اسرائيل واوروبا الغربية يساعد على تصدير بعض السلع التي تختفي من الاسواق الاوروبية بسبب اختلاف الموسم كالحمضيات وغيرها .

وحيث ان المجال الحيوي للصادرات الاسرائيلية وهي الاسواق العربية لا تزال موصدة في وجه هذه السلع فان ارتباط الصادرات الاسرائيلية بالاسواق الاوروبية يصبح حتميا ومنطقيا في آن واحد . وهذا يفسر محاولات اسرائيل المستمرة للانضمام الى السوق الاوروبية المشتركة التي ظهرت الى حيز الوجود في عام ١٩٥٩ أو على اسوا الاحتمالات محاولة الحصول على امتيازات معينة للسلع الاسرائيلية لكي لا تصطدم بجدار التعرفة الذي فرضته السوق على السلع القادمة من غير الدول الاعضاء .

ولا يتسع المجال في هذه الدراسة لاعطاء تفصيلات حول محاولات اسرائيل الانضمام للسوق الاوروبية المشتركة غير انه يمكن ايجاز الموضوع على الشكل التالي :

على اثر اعلان تشكيل السوق الاوروبية المشتركة من كل من فرنسا وايطاليا والمانيه الغربية وبلجيكة وهولنده ولوكسمبرج تقدمت اسرائيل بطلب السماح لصادراتها بالدخول الى السوق بدون دفع اي تعرفه جمركية وعلى وجه التحديد تلك السلع التي تستورد موادها الاولية من دول السوق

وتصنع في اسرائيل كما طلبت اعفاء حمضياتها من التعرفة الجمركية غير ان هذا الطلب رفض نظرا لمعارضة ايطاليه . وفي عام ١٩٦٤ وافقت دول السوق على تخفيض التعرفة الجمركية على ٣٧ (سبع وثلاثين) سلعة باستثناء صادرات اسرائيل الرئيسية .

وفي عام ١٩٦٥ وافقت دول السوق على منح الصادرات الاسرائيلية التي تستعمل مواد اولية منها غير انها لم تمنح نفس المعاملة التي اعطيت لدول المغرب العربي . وفي عام ١٩٦٦ اخفقت اسرائيل في الحصول على اي من المطالب التالية :

١ - الحصول على تخفيض جمركي على تسع سلع صناعية وتسع سلع زراعية .

ب - اعفاء البيض من التعرفة الجمركية .

ج - اعادة النظر في «السعر القياسي» «Reference Price» للحمضيات .

د - فرض تعرفه على ذلك الجزء من السلعة الذي يصنع في اسرائيل في حين تستورد المواد الاولية من دول السوق .

وعندما ايقنت اسرائيل ان المائيه الغربيه ستقف الى جانب مطالبها حيث كانت العلاقات بين البلدين في اوج ازدهارها على اثر صفقة السلاح الشهيرة وقطع الدول العربية علاقاتها مع المائيه، تقدمت بطلب للانضمام الى السوق المشتركة كعضو مشارك «Associate Member» ، غير ان معارضة ايطاليه المستمرة حماية لحمضياتها من ناحية وعدم رغبة

دول السوق وخصوصا فرنسه في تدهور علاقاتها مع الدول العربية ادى الى تجميد النظر في الطلب المشار اليه . وقد ابدت اسرائيل استعدادها لقبول اية تسوية تجعلها تستفيد من مزايا السوق المشتركة حتى ولو حرمت من اية مزايا اخرى مثل حق التصويت او حق المشاركة في اي قرار يتخذ.

وبعد عدوان حزيران (يونيو) حاولت اسرائيل الدخول الى السوق عن طريق تشكيل اتحاد جمركي مع دول السوق غير ان هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح ايضا .

ويوضح الجدول رقم (١٣) التوزيع النسبي للواردات الاسرائيلية من دول السوق الاوروبية المشتركة . ويوضح هذا الجدول ان مجموع استيراد اسرائيل من السوق الاوروبية المشتركة الى مجموع حجم استيرادها خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٦) كان في حدود ٢٤ ٪ تقريبا . وقد كانت المائيه الغريبة تحتل المرتبة الاولى كاهم مصدر للواردات الاسرائيلية ثم فرنسه ثم هولنده ولوكسمبرج واخيرا بلجيكه .

ومن ناحية اخرى يوضح الجدول رقم (١٤) تصنيف السلع المستوردة من دول السوق الاوروبية بين ثلاث فئات رئيسية : سلع استثمارية ومواد اولية وسلع استهلاكية حيث تحتل المائيه المرتبة الاولى كمصدر للختلف انواع السلع ثم هولنده بالنسبة للسلع الاستثمارية فبلجيكه وفرنسه واخيرا ايطاليا . اما فيما يتعلق باستيراد السلع الاستهلاكية فان فرنسه تحتل المرتبة الثانية بعد المائيه الغريبة ثم ايطاليا فبلجيكه فهولنده . وفي الترتيب العام بالنسبة للصادرات الاسرائيلية تحتل المائيه الغريبة المرتبة الاولى ثم بلجيكه

فهولنده وفرنسا واخيرا ايطاليا . وهذه الاحصائيات تظهر بوضوح الاثر الذي تركته اتفاقية التعويضات الالمانية الاسرائيلية على حجم التبادل التجاري بين البلدين .

(الجدول رقم ١٢)

التوزيع النسبي لاستيراد اسرائيل من دول السوق المشتركة
(نسبة مئوية)

السنة	المانيه الفريية	بلجيكة	فرنسه	ايطاليا	هولنده	مجموع ولوكسمبرج الاستيراد
١٩٦٢	١٠.١	١.٥	٤.٨	٢.٥	٤.٣	٢٣.٢
١٩٦٣	٩.٠	١.٩	٤.٥	٢.٨	٤.٧	٢٢.٩
١٩٦٤	٧.٨	٤.٤	٨.٢	٤.١	٤.٢	٢٨.٧
١٩٦٥	٨.٩	٣.٢	٤.٢	٣.٧	٣.٦	٢٤.٦
١٩٦٦	٨.٤	٣.٨	٤.٥	٣.٦	٤.٦	٢٤.٩

المصدر : محتسبة من عدة جداول في الفيليل الاحصائي لاسرائيل
١٩٦٢ - ١٩٦٧ .

واخير لكي ياخذ القارئ الكريم فكرة عن حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والسوق الاوروبية المشتركة بالمقارنة لحجم التبادل بين اسرائيل ودول السوق فان الجدول رقم (١٥) يبين النسبة المئوية لواردات كل من دول الشرق الاوسط المشار اليها من السوق المشتركة الى مجموع استيرادها وكذلك بالنسبة للصادرات . (الخانات الفارغة تدل ان الرقم اقل من واحد بالمائة ١٪) .

(الجدول رقم ١٤)

واردات اسرائيل من دول السوق الاوروبية المشتركة

(١٩٦٧)

سلع استثمارية %	مواد اولية %	سلع استهلاكية %	المجموع	
ايطاليه	٤ر٤	١٨٠	٤ر٢	٢٦ر٦
بلجيكة	٢ر٢	٢٤ر٠	٠ر٣	٢٦ر٥
المانيه	٢٠ر٠	٣٥ر٠	٧ر٠	٦٢ر٠
هولنده	٤ر٢	٢٩ر٤	١ر٨	٣٥ر٤
فرنسه	٤ر٩	٢٢ر٩	٤ر٨	٣٢ر٦
	٣٥ر٧	١٢٩ر٣	١٨ر١	١٨٣ر١

صادرات اسرائيل الى دول السوق

(١٩٦٧)

	صادرات صناعية (١)	صادرات زراعية (٢)	المجموع
ايطاليه	٧ر٦	٢ر٦	١٠ر٢
بلجيكة	٣١ر٩	٤ر٥	٣٦ر٤
المانيه	٢٨ر٥	٢٠ر٨	٥٩ر٣
هولنده	٢٥ر٢	٥ر٨	٣١ر٠

١ - تتألف الصادرات الصناعية من الالماس المصقول والانسجة والوانني والمواد الكيماوية .

٢ - تتألف الصادرات الزراعية من الحمضيات والبيض .

٢٣٧	٩٤	١٤٣	فرنسه
١٦٠٦	٤٣١	١١٧٥	المصدر نفسه .

(الجدول رقم ١٥)
حجم التبادل التجاري لدول الشرق الاوسط
مع السوق المشتركة
(نسبة مئوية)

الجموع	هولنده	بلجيكة	ايطاليه	فرنسه	المانيه
	ولوكسمبرج				الغريبه

واردات

٢٤٩	٢٩	٢٣	٦٦	٥٢	٧٩	ج.ع.م
٢١٩	٢٤	٠٤	٤٨	٨١	٦٦	لبنان
١٥٥	٢٣	٣٧	٢٨	٠٥	٦٢	العراق
٢١٠	٢٦	٢٤	٥٠	٢٨	٨٢	الاردن
٣٢٠	٣١	٣٧	٥٩	٨٨	١٠٥	سوريه
٢٣٦	٣٣	٢٣	٢٨	٤٠	٤٢	اسرائيل

صناعات

١٦٠	—	—	١٠٠	١٠٢	٦٤	ج.ع.م
١٠١	—	—	٣٧	٤٣	٢١	لبنان
٤٦٩	٥٣	٣٦	١٥٢	٢٢٥	٨٣	العراق
—	—	—	—	—	—	الاردن

اسرائيل	٨٩١	-	-	٦١	١٥	٢٠١
سوريه	٤٤	١٣٠	٨٢	٢٨	-	٢٨٤

المصدر: هيئة الامم المتحدة ، التنمية الاقتصادية في الشرق
الاطلس .

الفصل الثالث

سياسات الاستيراد والتصدير

١ - السياسة الانتقائية للاستيراد :

اتبعت الحكومة الاسرائيلية سياسة انتقائية فيما يتعلق بحجم السلع المستوردة الى اسرائيل . وكانت هذه السياسة ذات شقين : الشق الاول يهدف الى وضع قيود كمية وتعرفة عالية على استيراد بعض السلع غير المرغوب في استيرادها والشق الثاني يهدف الى تشجيع صناعات محلية بديلة للسلع المستوردة .

وخلال عشر السنوات التي تلت ظهور اسرائيل كانت الحكومة تعتمد على نظام اجازات التصدير كوسيلة لتوجيه حجم واتجاه الاستيراد . ونظرا لان حصيلة اسرائيل من القطع الاجنبي على اساس السعر الرسمي لا تكفي حالة الطلب الموجودة فقد اعطيت الافضلية للسلع الضرورية (١) . وكان الى جانب هذا النظام نظام آخر يبيع اعطاء اجازات استيراد دون تزويد هذه الاجازات بما تحتاجه من القطع الاجنبي . وكان الهدف من ايجاد هذين النظامين اولا الحفاظ على رصيد اسرائيل من العملات الصعبة مع السماح في نفس الوقت

١ - ن. هاليفي و ر. كينوف مالول ، المصدر السابق ،

ص ٢٣٣ .

بزيادة حجم الاستيراد على اساس ان اعطاء المستثمرين الاجانب خارج اسرائيل سعرا ملائما للقطع سيزيد من تحويل الاموال الى اسرائيل ، وثانيا السماح باستيراد بعض السلع الكمالية على اساس سعر عال للقطع الاجنبي .

وحيث ان توزيع « الكوتا » يعني ان الكمية المستوردة تقل عن الكمية المطلوبة من المستوردين على اساس سعر القطع الاجنبي المدفوع من قبل هؤلاء المستوردين ، فقد حقق اصحاب الكوتا ارباحا خيالية من هذا الوضع . وكانت الكوتا تمنح الى عدد قليل من التجار على اساس وضعهم السابق في الوسط التجاري وعندما بدأت احتجاجات الكثير من التجار تتوالى عدلت الحكومة طريقة التوزيع بحيث عهدت بها الى جمعيات التجار والصناعيين وغيرهم . ولم يكن الربح من وراء رخص الاستيراد من حظ حاملي الكوتا اذ ان بعض المؤسسات التي لا تعمل بحافز الربح مثل الوكالة اليهودية وبعض المؤسسات الطبية وغيرها كان لها نصيب وافر من الكوتا وبالتالي فان هذه الارباح انتقلت الى جيب المستهلك عن طريق دفع سعر اقل من سعر السوق الذي تقررته عوامل العرض والطلب .

وابتداء من عام ١٩٥٦ قامت الحكومة بتعديل جذري لنظام الاستيراد بحيث ظلت الحكومة تصدر رخصا للاستيراد ولكن على اساس تحديد بلد المنشأ ومصدر التحويل وشروط الدفع . وكان اهم تغيير في السياسة المشار اليها هو الغاء القيود الكمية على الاستيراد واستبدالها بتعرفة جمركية وضرائب مشتريات ورسوم معينة تهدف الى تحديد الكمية المستوردة . وشملت هذه الاجراءات السلع الاستثمارية والمواد الاولية وقطاعا واسعا من السلع الاستهلاكية .

وقد فرضت ضرائب مرتفعة على السلع المستوردة برسوم الاستهلاك المحلي . وبعد تخفيض قيمة الجنيه الاسرائيلي في عام ١٩٦٢ ألغت الحكومة عددا كبيرا من التعرفة وخفضت قسما آخر . « وهكذا بعد ان كان ٤٣ ٪ من مجموع الاستيراد لعام ١٩٥٥/٥٦ و ٤٨ ٪ من استيراد عام ١٩٦١/٦٢ يخضع لتعرفة الاستيراد ، تقلص الى ٢٩ ٪ في اواخر عام ١٩٦٣ » (٢) .

ويمكن تقسيم القيود على شراء وبيع القطع الاجنبي الى ثلاثة انواع رئيسية :

١ - النوع الاول يشمل وضع قيود كمية بحيث يجمع القطع الاجنبي من المصدرين وذلك عن طريق اجبارهم على تسليم ما بحوزتهم الى سلطات البنك المركزي على اساس سعر معين ثم تقوم السلطات الحكومية بتوزيع هذا الرصيد بين المستوردين حسب جدول معين للاولويات .

٢ - النوع الثاني يتضمن تقسيم سوق القطع الاجنبي الى عدة اسواق حسب نوع السلعة او حسب نوع العملة ثم تترك لهذه الاسواق حرية العمل بحيث يتقرر سعر القطع لكل عملة على اساس العرض والطلب ويمكن للسلطات الحكومية ان تتدخل لدعم او تخفيض سعر التبادل لعملة معينة وذلك عن طريق الشراء والبيع دون ان تعطل جهاز الاسعار الالي .

٣ - النوع الثالث وهو اكثر الانظمة شيوعا ويمثل مزيجا من النوعين الاول والثاني بحيث تحصل السلع التي

تخضع لاجازات استيراد مسبقة على القطع الاجنبي بسعر ثابت بينما تحصل السلع التي لا تخضع لاجازات مسبقة على سعر للقطع الاجنبي على اساس عاملي العرض والطلب .

ويمكن النظر الى انواع القيود الثلاثة المشار اليها على انها وجه من وجوه «التمييز في الاسعار» Price Discrimination ليس فقط بين المنتج المحلي والمنتج الاجنبي وانما ايضا بين البائع والمشتري الاجنبي بحيث تتفاوت الاسعار التي يدفعها المستهلك لنفس السلعة .

ولنظام الرقابة على القطع الاجنبي اثر اقتصادي مباشرة على صعيد عائدات الدولة ، والاستهلاك ، وشروط التجارة وحماية الصناعة وميزان المدفوعات ومستوى العمالة مثلما هنالك آثارا للتعرفة والكوتا والمعونات المالية . ويمكن القول بان نظاما للقطع الاجنبي يقوم على اساس تعيين سعر معين للتبادل لكل من الصادرات والواردات هو مماثل لنظام القطع الاجنبي يركز على سعر واحد للتبادل في حين تمنح للصادرات معونة مالية وتفرض على الواردات تعرفة جمركية معينة . وقد اتبعت اسرائيل منذ ظهورها سياسة انتقائية في مجال الاستيراد تهدف الى تشجيع استيراد السلع الانمائية وعدم تشجيع استيراد السلع الكمالية عن طريق تقنين رصيدها من العملات الاجنبية وكانت الرقابة على القطع الاجنبي احد وسائل تنفيذ هذه السياسة . وكان يتم توزيع القطع الاجنبي على اساس الكمية الموجودة منه وليس على اساس الموارد المتاحة للاقتصاد الاسرائيلي بحيث انقطعت الصلة تماما بين حجم الاستيراد وحجم الصادرات من ناحية والمعطيات

الاقتصادية داخل اسرائيل من ناحية اخرى . فقد ادت هذه السياسة الى الابتعاد عن مبدأ التخصص واتجهت موارد البلاد الى انتاج سلع كمالية باهظة الثمن مثل زراعة التفاح وتجميع مكيفات الهواء وابتعدت عن انتاج تلك السلع التي من الممكن ان يكون لاسرائيل ميزة نسبية في انتاجها . وكان من جراء اتباع سياسة حماية متزمتة وغير مرنة ، ان فقد التجار الاسرائيليون الكثير من مرونتهم وقدرتهم على تصريف سلعهم في الاسواق العالمية فمثلا لم يكن في مقدورهم تصدير سلعة في موسم ثم استيرادها في موسم آخر .

وكان الهدف من فرض قيود مشددة على الاستيراد هو زيادة حجم القطع الاجنبي ولكن الذي حدث ان هذه السياسة ادت الى تقليص حجم الصادرات نفسها . فهناك علاقة وثيقة بين حجم الواردات التي يمتصها اقتصاد ما وحجم صادراتها وان كانت هذه العلاقة لا تبدو منطقية للوهلة الاولى . فعندما يزداد حجم الصادرات لبلد ما فان ذلك يؤدي الى زيادة في مستويات الدخل والانتاج عن طريق « مضاعف » معين ، وعندما يرتفع الدخل القومي تزداد امكانية البلد في استيراد المزيد من السلع على اساس ان هنالك دالة مباشرة بين حجم الاستيراد وحجم الدخل القومي . ومن ناحية اخرى عندما يهبط حجم الاستيراد بسبب القيود الكمية المفروضة عليه فان كثيرا من الصادرات التي تعتمد في موادها الاولى على السلع المستوردة سينخفض انتاجها تلقائيا .

ويورد الاقتصادي الاسرائيلي « الكس رونبر » المثال التالي للتدليل على صحة التحليل المشار اليه . يقول

«رونبر» ان اسرائيل تملك ميزة نسبية في زراعة البندق الكبير الذي لا يطحن . فتصدير طن واحد من البندق فوب F.O.B. من ميناء حيفا يمكن مبادلتها باستيراد ما قيمته $1 \frac{1}{4}$ طن من سعر البندق الصغير « سيف » C.I.F. تسليم حيفا . ومع ذلك فان اسرائيل لم تصدر في عام ١٩٥٦ اكثر من ربع محصولها من البندق الامر الذي ادى الى خسارة قدرها $1 \frac{1}{2}$ مليون دولار من العملة الصعبة . وهذه الخسارة سببها رفض السلطات الاسرائيلية تخصيص كميات كافية من القطع الاجنبي لاستيراد الانواع الرخيصة من بذور الزيت وكان من نتيجة ذلك ان ارتفعت اسعار السوق السوداء للدهون والزيوت .

وكان من اثر توزيع القطع الاجنبي بالشكل الذي حدث ان ازداد عدد طلبات الاستيراد عن الكمية الموجودة بالفعل لدى وزارة المالية والتي كانت ترغب الوزارة بتزويدها لهذه السلع .

ويخلص رونبر الى التاكيد بان هذه السياسة قد أدت الى اختلال العوامل المحلية والخارجية لعوامل الانتاج وبالتالي الى سلسلة من الآثار الاقتصادية السيئة التي يمكن تلخيصها بما يلي :

اولا : انها مكنت من استيراد الكمية القصوى من السلع الاجنبية في حين أضرت باليد العاملة في الداخل .

ثانيا : انها أدت الى استعمال رديء للسلع المستوردة بمعدلات منخفضة للقطع الاجنبي .

ثالثا : ان استيراد السلع الانتاجية على حساب قطع

الفيار وغيرها ادت الى اختلال المزج بين اليد العاملة والآلات .
ففي حين كانت الاجور أعلى من المستوى الذي يحدده العرض
والطلب على اليد العاملة كانت اسعار السلع الانتاجية اقل من
سعر السوق مما ادى الى ارتفاع نسبة رأس المال الموظف للعامل
الواحد بشكل غير طبيعي .

وابعا : انها أضرت بالانتاج المحلي نتيجة فرض معدلات
قطع منخفضة للسلع النهائية ومعدلات مرتفعة لاستيراد المواد
الاولية .

وهنا لا بد من الاشارة الى ان هذه المشاكل شائعة في
معظم الانظمة الاقتصادية التي تنهج مزيجا من السياسات
الاقتصادية المتضاربة حيث تحاول ايجاد وسيلتين مختلفتين
لتوزيع موارد البلاد بين المجالات الانتاجية المختلفة : الوسيلة
الاولى تعتمد على جهاز الاسعار من خلال تفاصل عاملي
العرض والطلب والثانية تعتمد على توجيه مسبق على ضوء
منفعة اجتماعية معينة «Social Utility» تقوم برسمها مجالس
التخطيط او اية هيئة اقتصادية عليا وتقوم بتنفيذها عن
طريق التدخل المباشر لناحية تحديد كمية الموارد الموجهة لكل
نشاط اقتصادي .

٢ - سياسة تشجيع الصادرات :

منذ ان ظهرت اسرائيل الى الوجود وهي تعتمد على
الحمضيات كمصدر اساسي لحصيلتها من القطع الاجنبي .
ونظرا لان امكانية زيادة صادراتها الى الحد الذي تستطيع ان
توفر ما تحتاجه من القطع الاجنبي لكي تسدد ثمن وارداتها
في وقت تفوق الواردات الصادرات بحوالي ثلاثة اضعاف

يعتبر عملاً شبه مستحيل فقد وجهت السلطات الاسرائيلية اهتمامها نحو تشجيع الصناعات المحلية البديلة للسلع المستوردة . وقد اتخذت سياسة تشجيع الصادرات وكذلك السلع البديلة للاستيراد اشكالا ثلاثة خلال الخمس عشرة سنة الاخيرة :

- ١ - اخذ زمام المبادرة في تشجيع صناعات التصدير .
- ٢ - اخذ زمام المبادرة في تنظيم وزيادة حجم المبيعات الخارجية .
- ٣ - اعطاء مساعدات مالية مباشرة .

وكانت الطرق التي اتبعتها الحكومة لتشجيع صناعات التصدير تتراوح بين توجيه الاستثمارات الحكومية من خلال الميزانية الانمائية نحو الصناعات التي تتوسم فيها القدرة على التصدير للأسواق العالمية مستقبلا وتقديم قروض بشروط سهلة الى المنشآت الانتاجية التي تتوسم فيها نفس القدرة .

واتخذت الحكومة عددا من الاجراءات بغية تنظيم وزيادة حجم المبيعات الخارجية منها عقد اتفاقيات ثنائية وانشاء مؤسسات حكومية للتصدير تقتصد من نفقات الشحن والتأمين كما توفر نوعية احسن للسلع الاسرائيلية عن طريق تحسين طريقة التوضيب والشحن بحيث تصل البضاعة المصدرة في الاوقات الصحيحة وبحالة حسنة .

اما المساعدات المالية المباشرة فقد اعتمدت الى جانب المشاركة في تحمل نفقات الانتاج التلاعب في سعر القطع

الاجنبي بحيث تحوّل موارد الاقتصاد الى السلع التصديرية بنفقة اقل فيما لو ترك لعاملي العرض والطلب ان يقوم بهذه المهمة . والمعروف ان الاسعار النسبية للصادرات والواردات وانتاج السوق المحلي تتأثر بعوامل ثلاثة :

١ - سعر السلع بالقطع الاجنبي وهذا يتقرر عن طريق دالة العرض والطلب في السوق الاجنبي .

ب - دالة العرض والطلب داخل الاقتصاد نفسه اي في السوق المحلي .

ج - السعر الفعلي للقطع الاجنبي بالنسبة للعملة المحلية الذي يتم به تحويل الاسعار في الخارج الى الاسعار المحلية .

وحيث ان العامل الاول لا يمكن ان يؤثر فيه قرارات السلطات المحلية بينما العامل الثاني يتأثر جزئيا بالسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة فان الوسيلة الرئيسية في يد الحكومة تنحصر في العامل الثالث وهو التلاعب في سعر القطع الاجنبي بحيث تستطيع تحويل الطلب من السلع المستوردة الى السلع المنتجة محليا وكذلك تحويل السلع المنتجة محليا الى الاسواق العالمية برسم التصدير . وفي هذا الصدد فقد مارست الحكومة الاسرائيلية سياسات متعددة فيما يتعلق باسعار القطع الاجنبي بغية تشجيع الصادرات الاسرائيلية الى اقصى حد يمكن تلخيصها بسياستين رئيسيتين :

١ - السياسة الاولى تعتمد على اعطاء سعر للقطع الاجنبي

للسلعة المصدرة يختلف عن سعر القطع الذي يعتمد لذلك الجزء من السلعة الذي يستورد بغية تصنيعه ثم تصديره مرة ثانية .

٢ - السياسة الثانية تعتمد معدلات مختلفة للقطع الاجنبي لكل سلعة مصدرة .

ويمكن تلخيص انواع المساعدات في اسرائيل لقطاع الصادرات خلال العشرين سنة من حيث الترتيب الزمني على الشكل التالي :

اولا : اعطاء علاوات على حصيلة الاستيراد خلال الفترة ١٩٤٩ - ١٩٥٣ للتعويض عن انخفاض سعر القطع حسب السعر الرسمي المعلن والذي كان يتم به استبدال حصيلة الصادرات بما يساويها من العملة الاسرائيلية . غير ان الثغرة الاساسية في هذا النوع من المساعدات انه كان يؤدي الى خسارة في حصيلة اسرائيل من العملات الاجنبية . فاعطاء سعر مرفوع للتبادل بالنسبة للصادرات يفوق السعر المعطى للسلع المستوردة برسم التصدير قد ادى الى خسارة كبيرة في رصيد اسرائيل من العملات الاجنبية ، ذلك انه في بعض الاحيان يكون التصدير مربحا حتى لو كانت القيمة المضافة لهذه الصادرات صفرا . والمعروف ان الحكومة الاسرائيلية كانت تعتمد « القيمة المضافة » Value Added كمقياس لانتقاء السلع التصديرية التي ستحظى بالمساعدة .

ثانيا : اعطاء المصدرين « كوتا للاستيراد » كمكافأة على جهودهم . ثم ما لبث ان تطور هذا النوع من المساعدة بحيث

سمح للمصدرين ان يحتفظوا برصيدهم من العملات الاجنبية في حسابات خاصة تفتح لهم في البنوك الاسرائيلية . وكان المصدر الاسرائيلي خلال هذه الفترة ما بين ١٩٥٣ - ١٩٥٩ يستعمل الكوتا الممنوحة له لاستيراد ما يحتاجه من المواد الاولية لاستعمالها لاغراض التصدير او لبيع سلعته في السوق المحلي .

ومن مزايا هذا النظام انه اختصر كثيرا من الوقت والروتين لكي يحصل المصدر على ما يحتاجه من القطع الاجنبي من السلطات الحكومية لاستيراد المواد الاولية الضرورية ، كما انه قضى على جزء كبير من « التفرقة الافقية » Vertical Discrimination حيث أصبحت التكلفة للمصدر لكل دولار من المواد الاولية المستوردة تساوي تماما ما يمكن ان يحصل عليه من السوق المحلي على شكل قيمة مضافة فيما لو باع سلعته في هذا السوق . غير ان هذا النوع الذي تماما عام ١٩٥٩ .

ثالثا : ابتداء من عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٦٢ اعتمدت الحكومة وسيلة جديدة لتشجيع الصادرات تلخص في اعطاء علاوات على القيمة المضافة على الشكل التالي : تحول عائدات الصادرات لكل سلعة الى ما يوازيها بالعملة الاسرائيلية عن طريق سعر مزدوج للقطع بحيث يحول ذلك الجزء المستورد من السلعة اي المواد الاولية بمعدل قدره ١,٨ جنيه اسرائيلي لكل دولار ، وهو السعر الرسمي للجنيه الاسرائيلي كما انه نفس السعر الذي دفعه المصدر عن استيراد مواده الاولية ، في حين تحول القيمة المضافة لسلعة ما على اساس السعر الرسمي مضافا اليه علاوة كانت تصل الى ٨٥ . جنيه

اسرائيلي للدولار الواحد . وحيث ان هذا النظام هو عبارة عن تخفيض غير معن لقيمة الجنيه الاسرائيلي فقد كانت الخطوة المنطقية التالية هي اعلان تخفيض قيمة الجنيه الاسرائيلي رسميا وهذا ما حصل بالفعل في شباط (فبراير) من عام ١٩٦٢ .

رابعا : ومع اعلان التخفيض في عام ١٩٦٢ بدأت المساعدات لقطاع التصدير تأخذ اشكالا جديدة بعد ان القيت معظم المعونات المطبقة سابقا . وقد تركزت المساعدات على شكل معونات مالية مباشرة والمساهمة في تخفيض نفقات الانتاج لتلك السلع التصديرية التي لها قدرة على المنافسة في الاسواق العالمية .

ويمكن تلخيص السياسة الاقتصادية في هذا المضمار على انها تهدف الى تحويل المزيد من موارد الاقتصاد الاسرائيلي نحو الصناعات التصديرية .

٣ - الاتفاقيات التجارية :

عقدت الحكومة الاسرائيلية سلسلة من الاتفاقيات التجارية الثنائية مع عدد من البلدان الراسمالية والاشتراكية على حد سواء . وكان هدف هذه الاتفاقيات هو زيادة حجم التبادل التجاري وتوفير اسواق للسلع الاسرائيلية عن طريق المقايضة نظرا للصعوبة الكبيرة التي كانت تواجهها هذه السلع في الاسواق المفتوحة التي لا تخضع لاتفاقيات ثنائية . وعندما كانت اسرائيل تشكو من نقص كبير في رصيدها من العملات الاجنبية وذلك في مطلع الخمسينات حاولت ان تستورد

ما تحتاجه من السلع عن طريق المقايضة .

وحتى عام ١٩٥٦ كانت اسرائيل قد عقدت ١٨ (ثمانى عشرة) اتفاقية معظمها مع بلدان تملك عملات غير قابلة للتحويل . ومع ذلك فقد فشلت في تصدير سلع الى هذه الدولة ذات « قيمة مضافة » Value Added فباستثناء الحمضيات وهي السلعة التي يمكن ان تباع لهذه البلدان بدون وجود اتفاقيات كما انه باستطاعتها النزول الى الاسواق العالمية باسعار تنافسية ، لم تحقق هذه الاتفاقيات مكسبا يذكر . فمثلا اضطر مجلس الحمضيات الى تقنين الحمضيات الى المملكة المتحدة رغم ان هذه الاخيرة تدفع بالعملة الصعبة وتحويل جزء نحو البلدان التي تملك عملات غير قابلة للتحويل . كما ان السلع الاخرى التي كانت تصدر الى هذه البلدان كانت تحتوي على نسبة عالية من المواد الاولية المستوردة التي سددت قيمتها بالعملة الصعبة .

وببدء فترة الستينات وازدياد حرية التجارة في العالم نتيجة لانخفاض القيود الكمية على الاستيراد والتصدير انخفضت العلاقات المباشرة الثنائية مع كثير من بلدان العالم وبقيت الاتفاقيات سارية المفعول مع دول اوروبا الاشتراكية في حين انخفضت مجموع صادرات اسرائيل التي تباع طبقا لاتفاقيات تجارية ثنائية الى ١٤ ٪ في عام ١٩٦٧ في حين انها كانت في حدود ٣٣ ٪ في عام ١٩٥٨ .

وعلى اثر اعلان «السياسة الاقتصادية الجديدة» في عام ١٩٦٢ من جانب الحكومة الاسرائيلية والتي احتوت على عدد من الاجراءات الاقتصادية ومنها الغاء نظام القطع المتعدد

والسماح باستيراد بعض السلع التي كان يحظر استيرادها
فقد بدأت السلطات بتباعد أكثر فأكثر عن الاتفاقيات التجارية
كوسيلة لزيادة حجم التبادل التجاري مع دول العالم الاخرى.

الفصل الرابع

علاج المعجز في الميزان التجاري

نظريا كان من الممكن أن تلجأ السلطات الاسرائيلية الى اي من الاجراءات التالية لسد المعجز في ميزانها التجاري :

اولا : اللجوء الى احتياطيها من الذهب والعملات الاجنبية دون اتخاذ اي اجراء آخر وهذا ينطوي على اعتبار المعجز بانه ظاهرة عابرة لن تدوم وتستمر .

ثانيا : احداث تغيير في مستوى الاسعار والاجور داخل اسرائيل عن طريق اتباع سياسة نقدية معينة وهذا يعني ان تكون الاسعار والاجور مرنة صعودا وهبوطا .

ثالثا : تخفيض قيمة العملة الاسرائيلية حتى تستطيع السلع الاسرائيلية ان تنزل الى الاسواق العالمية باسعار تنافسية . ويلاحظ ان الاجراء الثاني والاجراء الثالث يؤديان نظريا الى نفس النتائج . فارتفاع مستوى الاسعار ٥ ٪ مع بقاء سعر القطع ثابتا له نفس الآثار على مستوى النفقات النسبية للسلع المحلية والاجنبية كارتفاع سعر القطع الاجنبي مع بقاء الاسعار الداخلية ثابتة .

رابعا : فرض رقابة مباشرة على حجم واتجاه ونوع كل من الصادرات والواردات ومن ثم اعطاء مساعدات الى تلك

الصادرات التي تتوسم فيها السلطات ميزة نسبية في الانتاج وفرض تعرفه عالية على تلك الواردات .

امام هذا الوضع وجدت الحكومة الاسرائيلية ان الاجراءين الاول والثاني غير عمليين ولا يمكن الاخذ بهما . فاللجوء الى احتياطي اسرائيل من الذهب والعملات الاجنبية رغم الارتفاع الكبير الذي طرا على هذا الاحتياطي بعد توقيع اتفاقية التعويضات المشهورة مع المانية الغربية لا يمكن ان يغير من الوضع شيئا ما دام العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي ليس طارئا وانما له جذور عميقة في تركيب ومعطيات الاقتصاد الاسرائيلي وبالتالي فان هذا الاجراء لا يمكن ان يكون على احسن الاحتمالات اكثر من مهدىء سرعان ما يزول اثره .

اما اللجوء الى الاجراء الثاني وهو احداث تغيير في مستوى الاسعار والاجور لكي تصبح السلع الاسرائيلية في وضع يمكنها من المنافسة في الاسواق العالمية فلم يكن ذلك ممكنا ايضا . فالسياسة النقدية التوسعية التي اتبعتها الحكومة الاسرائيلية في محاولاتها لتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي قد ادت الى ارتفاع ماثبر ومستمر في مستوى الاسعار . وكان على السلطات ان تختار في هذه الحالة بين هدفين متضاربين : ثبات في مستوى الاسعار وارتفاع في مستوى البطالة ، او ارتفاع في مستوى الاسعار وانخفاض في مستوى البطالة . وحتى عام ١٩٦٦ كانت السلطات الاسرائيلية تفضل الهدف الثاني على الهدف الاول لاسباب عديدة يأتي في طليعتها امتصاص عدد كبير من المهاجرين وتوفير فرص

العمل لهم .

امام هذه المعطيات لم يكن هنالك مفر من اللجوء الى الاجراءين الثالث والرابع فالاجراء الثالث وهو تخفيض قيمة العملة الاسرائيلية يمثل اعترافا صريحا من جانب السلطات الاسرائيلية بان مستوى الاسعار والاجور في اسرائيل مرتفع الى درجة لا يمكنها من المنافسة بشكل فعال في الاسواق العالمية في حين ان الاجراء الرابع وهو فرض رقابة على حجم الاستيراد ونوعه والتركيز على بعض الصادرات المعينة وتشجيع الموارد الاقتصادية للتشجيع في هذه الصناعات التصديرية انما يشكل خطوة متممة لعملية تخفيض العملة .

وفيما يلي تقييم للاجراءين المشار اليهما ومدى فعاليتهما في تحقيق الهدف الرئيسي وهو تخفيض العجز في الميزان التجاري خلال الفترات التي طبق فيها .

١ - تخفيض قيمة العملة واثرها على الميزان التجاري :

قامت اسرائيل بتخفيض عملتها للمرة الثالثة على التوالي خلال خمسة عشر عاما وذلك في شباط (فبراير) ١٩٦٢ ثم عادت فخفضته للمرة الرابعة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ على اثر تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني بـ ١٤٦٪ حيث خفضت اسرائيل عملتها بنفس النسبة . وفي جميع هذه المناسبات كان هدف الحكومة الاسرائيلية الرئيسي تخفيض العجز المزمع في الميزان التجاري عن طريق زيادة حجم صادراتها بنسبة تفوق الزيادة في حجم وارداتها . فتخفيض قيمة الجنيه لبلد ما يجعل صادرات هذا البلد

ارخص نسبيا عما كانت عليه قبل التخفيض كما انه يجعل وارداته اقل نسبيا عما كانت عليه قبل التخفيض .

والمعروف ان اتخاذ مثل هذه الخطوة من جانب السلطات الاسرائيلية يتضمن اعترافا بان الوسائل الثلاث التي اشرنا اليها سابقا غير كافية وانها على احسن الاحتمالات لن تكون اكثر من مهدىء سرعان ما يزول اثره . فعندما ظهرت السوق الأوروبية المشتركة الى الوجود وبدا لاسرائيل انها ستفقد سوقا رئيسيا لصادراتها وموردا اساسيا لوارداتها باشرت الى وضع سياسة اقتصادية في عام ١٩٦٢ كان من اهم بنودها تخفيض قيمة الجنيه الاسرائيلي الى ٣٠ جنيه لكل دولار . واستمر الوضع على ما هو عليه حتى عام ١٩٦٧ عندما تدهور وضع ميزان المدفوعات البريطاني حيث بادرت الحكومة البريطانية الى اعلان تخفيض الجنيه البريطاني في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ . فاضطرت الحكومة الاسرائيلية الى تخفيض عملتها بنفس النسبة (٢ / ١٤٤) حتى لا تفقد السوق البريطانية كمستهلك رئيسي لاهم صادرات اسرائيل وهي الحمضيات .

ان نجاح التخفيض في قيمة العملة «Devaluation» كوسيلة لسد العجز في الميزان التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات يتطلب توفر شروط اساسية يمكن ايجازها بما يلي:

اولا : ان يكون الطلب على السلع التصديرية « مرنا » Elastic Demand بحيث يؤدي الانخفاض في سعر هذه السلع نتيجة لتخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الاجنبية الى زيادة كبيرة في حجم السلع المباعة للخارج، وكذلك ان يكون

الطلب على السلع المستوردة مرنا بحيث يؤدي الارتفاع في سعر السلعة المستوردة الى انخفاض كبير في حجم المشتريات منها . وكلما ارتفعت المرونة المشار اليها كلما ازدادت فعالية تخفيض العملة في تحسين وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

ثانيا : اذا كان الاقتصاد يعمل على مستوى « عمالة كاملة » « Full Employment » او مستوى قريب منها كما هو الحال في اسرائيل فان توفر الشرط المشار اليه (١) يصبح ضروريا ولكنه ليس كافيا لتحقيق التحسن المنشود في الميزان التجاري نظرا لان اثر الدخل يعمل باتجاه معاكس لاثر السعر . عندئذ يتوقف التحسن على مدى قدرة الاقتصاد على زيادة الانتاج بنسبة تفوق الزيادة في حجم الانفاق (يطلق عليه بعض الاقتصاديين تعبير « الامتصاص » « Absorption » . ويشير التعبير المشار اليه الى حجم الانفاق في فترة زمنية معينة على السلع الاستهلاكية المنتجة محليا والمستوردة زائدا حجم الانفاق الحكومي زائدا حجم الانفاق على السلع الاستثمارية ، وبعبارة اخرى مجمل الناتج القومي مضافا اليه الواردات

١ - يعرف هذا الشرط في علم الاقتصاد باسم « مارشال - ليرنر » « Marshall-Lerner » ، الاول اقتصادي انجليزي والثاني اقتصادي اميركي حيث اكدا ان مجموع مرونة الطلب على السلع التصديرية والطلب على السلع الاستيرادية يجب ان يكون اكثر من واحد وهو الحد الفاصل بين المرونة وعدم المرونة .

ومطروحا منه قيمة الصادرات. غير انه قد يكون من الصعب في هذه الحالة زيادة الانتاج بنسبة اكبر من الامتصاص، لذلك فان البديل يكمن في تخفيض الامتصاص او زيادة المدخرات.

ويمكن في هذه الحالة ان يتحسن وضع الميزان التجاري نتيجة لتخفيض قيمة العملة اذا حدثت اي من التطورات التالية :

(أ) ان تحدث الحالة المسماة « بوهم الدخل » Money Illusion حيث يتجاوب حجم الانفاق مع الدخل النقدي بدلا من الدخل الحقيقي اي ان يتجاوب المستهلك مع دخله النقدي دون ان يأخذ بعين الاعتبار الارتفاع الذي طرأ على مستوى الاسعار واثار هذا الارتفاع على تخفيض دخله الحقيقي . وفي هذه الحالة يقوم المستهلك بانفاق جزء اقل من دخله .

(ب) ان يؤدي تخفيض قيمة الجنيه الى اعادة في توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع خصوصا اذا كان حجم الاستيراد كبيرا ، ففي هذه الحالة ترتفع نفقات المعيشة وبالتالي ينخفض الدخل الحقيقي للعمال والموظفين والمدرسين وباقي الفئات التي ترتبط معيشتها بدخل نقدي ثابت في حين تستفيد الفئات التي تستثمر اموالها في صناعات التصدير نتيجة لارتفاع اسعار هذه السلع وارتفاع معدل الربح فيها .

غير ان نجاح هذه الطريقة يعتمد على قوة نقابات العمال وقدرتها على مقاومة اية انخفاض في دخل افرادها ، فحيث تنجح هذه النقابات في ربط مستوى الاجور بالارقام القياسية

لنفقات المعيشة كما هو الحال في اسرائيل وبعض البلدان الاسكندنافية فان الامل ضئيل في تحقيق توزيع للدخل على نطاق واسع وما يتبع ذلك من زيادة في حجم المدخرات .

(ج) ان تحدث الحالة المسماة بـ «اثر بيجو» Pigou Effect (٢) حيث يؤدي الارتفاع في مستوى الاسعار والدخل المرادف لكتلة نقدية ثابتة الى محاولة من جانب المستهلكين لاستعادة القيمة الحقيقية لارصدهم النقدية وهذا يعني زيادة في حجم المدخرات نتيجة لتخفيض حجم الانفاق . غير ان هذه الحالة لا يمكن الاعتماد عليها نظرا لان هذا الاثر يعمل ببطء شديد .

والآن على ضوء هذا التحليل النظري يمكن طرح السؤال التالي : هل نجح التخفيض في قيمة الجنيه الاسرائيلي الذي اقدمت عليه الحكومة الاسرائيلية في تحسين وضع الميزان التجاري ؟ ان الرد على هذا السؤال يتطلب معرفة امرين :

(١) مدى توفر الشروط المشار اليها في الاقتصاد الاسرائيلي للتأكد من وجود مسالك تكفل وصول السياسة الاقتصادية المتمثلة في التخفيض الى اهدافها المرسومة .

(ب) رأي الخبراء الاقتصاديين الاسرائيليين انفسهم الذين شاركوا في تصميم السياسة الاقتصادية في اسرائيل والذين انقسموا بين مقتنع وغير مقتنع بجدوى هذا الاجراء .

٢ - هذه الحالة تسمى في علم الاقتصاد باسم Pigou Effect نسبة الى الاقتصادي البريطاني Pigou الذي كان اول من اشار الى امكانية حدوث هذه الحالة .

هناك ادلة اختبارية جازمة بأن الاقتصاد الاسرائيلي لم يعرف الحالة الثالثة اي قيام المستهلكين بتخفيض حجم انفاقهم لاستعادة القيمة الحقيقية لارصدتهم النقدية نتيجة لارتفاع مستوى الاسعار ذلك ان وجود مثل هذه الحالة يتطلب ان تفوق الزيادة في مستوى الدخل ومستوى الاسعار الزيادة في حجم الكتلة النقدية وهو ما لم يحدث خلال العشرين عاما الاخيرة من حياة الاقتصاد الاسرائيلي ، بل على العكس تماما فقد ازداد حجم الكتلة النقدية بنسبة كبيرة فاقت الزيادة التي حصلت في مستوى الدخل ومستوى الاسعار . وما ظاهرة التضخم المالي التي اصبحت صفة مميزة للاقتصاد الاسرائيلي الا نتيجة لهذا الوضع .

اما بالنسبة للحالة الثانية وهي تحقيق توزيع في الدخل من الفئات المتوسطة الدخل الى الفئات التي تستثمر اموالها في القطاع الخارجي فان هذا الشرط لم يتحقق على نطاق واسع نظرا لنجاح نقابات العمال (الهستدروت) في ربط مستوى الاجور بنفقات المعيشة ورفضها لاي اجراء يهدف الى تجميد الاجور او حتى زيادتها على ضوء الانتاجية الحديثة للعمال .

بقيت الحالة الاولى اي امكانية حدوث ما يسمى « بوهم النقود » Money Illusion حيث يتجاوب حجم انفاق الجمهور مع دخولهم النقدية Money Income بدلا من دخولهم الحقيقية Real Income فان هذه الحالة الاختبارية لم تكن موجودة ايضا اذ ان توفر هذه الحالة يتطلب عدم معرفة الجمهور بحدوث التضخم المالي ، اي ان يكون تضخنا ماليا « غير متوقع » في

حين ان التضخم المالي الذي ساد الاقتصاد الاسرائيلي خصوصا بعد عام ١٩٥٢ كان « متوقعا » (٣) وبناء عليه فان ظاهرة « وهم النقود » لم تعرف طريقها الى سلوك الجمهور كعامل يؤثر على طريقة انفاقه .

يمكن الاستنتاج مما تقدم بان الاقتصاد الاسرائيلي لم يستطع ان يوفر مسالك تضمن « لاثر الدخل » المترتب على عملية التخفيض في قيمة الجنيه الاسرائيلي ان يأخذ مداه بشكل يؤدي الى حدوث تحسن كبير في وضع الميزان التجاري . وعلى هذا الاساس فان اي تحسين ممكن سيقع على عاتق « اثر السعر » Price Effect وهذا يتطلب وجود مرونة كافية لكل من دالات العرض والطلب . ولمعرفة درجة المرونة المشار اليها لا بد من القاء نظرة سريعة على تركيب كل من الاستيراد والصادرات للاقتصاد الاسرائيلي لعل وجود « اثر السعر » عبر المرونة يعوض عن غياب « اثر الدخل » وبالتالي يضمن نجاح التخفيض في تحقيق اهدافه .

ومما يذكر ان احدى الدراسات العلمية التي تناولت اثر الدورة التجارية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات للبلدان النامية (٤) خصوصا تلك التي تصدر سلعة او سلعتين رئيسيتين (كما هو الحال في اسرائيل) قسمت صادرات

٣ - انظر يوسف شبل ، السياسة المالية في اسرائيل (بيروت ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٨) ص ٧٣ - ٨٥ .

{ - S. G. Triantis «Cyclical Changes in the Balance of Trades», American Economic Review, March, 1962.

هذه البلدان الى اربع فئات بالنسبة لمرونة كل من الاسعار والدخل على الشكل التالي :

الفئة أ - الصادرات ذات مرونة للاسعار منخفضة
مثل التبغ والسكر والقهوة والشاي والحبوب .

الفئة ب - الصادرات ذات مرونة للاسعار مرتفعة
مثل الخضار والالبان والفواكه والمجوهرات على مختلف انواعها .

الفئة ج - الصادرات ذات مرونة للدخل منخفضة مثل
النفط ومشتقاته ، الفحم والفحم الحجري .

الفئة د - الصادرات ذات مرونة للدخل مرتفعة مثل
المعادن والمطاط والانسجة وغيرها .

ولاحظت هذه الدراسة ان البلدان المصدرة للفئتين (ب) و (ج) (صادرات اسرائيل تدخل في الفئة ب) هي اقل البلدان تأثراً من حدوث تطورات سيئة في الاسواق العالمية. فمثلاً في حالة حدوث كساد على نطاق واسع في الاسواق الرئيسية لهذه الصادرات فان الانخفاض في الاسعار في الحالة (ب) يكون طفيفاً نظراً لارتفاع درجة المرونة كما ان الانخفاض في الكمية في الحالة (ج) يكون أيضاً طفيفاً نظراً لانخفاض درجة مرونة الدخل . وحيث ان حصيلة الصادرات تساوي السعر مضروباً بالكمية فان الهبوط في هذه الحالة سيكون طفيفاً وبالتالي فان اي تخفيض في قيمة العملة لهذه البلدان سيحسن كثيراً من وضع الميزان التجاري .

هذا فيما يتعلق بالصادرات ، اما من جانب الواردات فان تركيبها في اسرائيل كما هو واضح في الفصل الاول من هذه الدراسة يتألف معظمها من مواد اولية و سلع استثمارية لا يمكن الاستغناء عنها اذا ما ارادت السلطات الاسرائيلية المحافظة على معدل النمو الاقتصادي الذي حققته في العشرين سنة الاخيرة . وهذه السلع تتميز بعرونة للاسعار منخفضة، وهكذا ففي حين ان تركيب الصادرات يساعد عملية تخفيض قيمة الجنيه الاسرائيلي في تحسين وضع الميزان التجاري فان تركيب الواردات حاليا وتحويله اكثر فائز من السلع الاستهلاكية الى السلع الاستثمارية ذات المرونة المنخفضة يعيق ويحد من الآثار المرجوة من عملية التخفيض . لذلك فان معرفة مدى نجاح التخفيض في قيمة الجنيه الاسرائيلي في تحسين وضع الميزان التجاري يتطلب الاخذ معا بجميع هذه الاعتبارات التي تعمل باتجاهات معاكسة ومن ثم معرفة الاثر الصافي لها .

وقد اختلفت آراء الاقتصاديين الاسرائيليين حول فعالية قرار تخفيض الجنيه الاسرائيلي كوسيلة لتحسين وضع الميزان التجاري . فعميد الاقتصاديين في اسرائيل « دون باتنكن » اعتبر جعل قيمة الدولار مساوية ٣.٥ جنيه اسرائيلي بعد ان كان مساويا ١.٨ جنيه اسرائيلي غير كاف ، ودعا الى تخفيض اكبر لا يقل بحال من الاحوال عن سعر للتبادل قدره .٥٠ جنيه للدولار الواحد . وفي رأي « باتنكن » ان تخفيض قيمة الجنيه الاسرائيلي بنفس نسبة تخفيض الجنيه الاسترليني وقدره ١٤.٢ ٪ لن يحقق في احسن الاحوال مكسبا اكثر من الحفاظ على حجم صادرات اسرائيل

الى منطقة الاسترليني في حين ان مستوى نفقات الانتاج المرتفع في اسرائيل بسبب ارتفاع مستوى الاجور وعدم الاستفادة من وفورات الحجم قد جعل الثغرة تتسع بين الميزة النسبية للسلع الاسرائيلية بالمقارنة للسلع المنافسة في الاسواق العالمية .

ومن ناحية اخرى اكد دافيد هورويتز حاكم المصرف المركزي في اسرائيل ان التخفيض المشار اليه سليم ويحقق الاهداف المرجوة منه على اساس ان الاتفاق الذي تم منذ عامين بين الحكومة والمستدروت والذي ينص على ان تراعي المستدروت الزيادة في الانتاج عند مطالبتها بزيادة الاجور سيجعل السلع الاسرائيلية في وضع تنافسي افضل وسيديم الآثار الاقتصادية المترتبة على عملية تخفيض قيمة العملة الاسرائيلية .

والآن وبعد ان انقضى اكثر من عام على التخفيض فان النتائج لم تكن في مستوى الآمال المعقودة على هذا الاجراء . فقد حملت وكالات الانباء في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) من عام ١٩٦٨ الخبر التالي :

« اعلن مكتب الاحصاء المركزي ان العجز التجاري في اسرائيل بين كانون الثاني (يناير) وتشرين الثاني (نوفمبر) (عام ١٩٦٨) تضاعف تقريبا عما كان عليه خلال المدة ذاتها من العام الماضي وارتفع من ٢١٣ مليون دولار الى ٤١٢ مليون دولار . ويبدو ان العجز سيتجاوز الـ ٤٣٠ مليون دولار الذي توقعته اكثر التقديرات تشاؤما عند انتهاء العام الحالي . وارتفع الاستيراد بنسبة ٤١ ٪ فوصل الى ٩٥٧ مليون دولار وارتفع التصدير ١٧ ٪ ووصل الى ٥٤٥ مليون دولار . وقد

ارتفع استيراد السيارات بنسبة ١٢٩ ٪ والآلات والمعدات ٨٦ ٪ والمنسوجات بنسبة ٦٠ ٪ والمنتجات الخشبية بنسبة ٥٣ ٪ . ومن ناحية اخرى ازداد تصدير المنتجات المعدنية والآلات والمعدات ١٠٠ ٪ والماس المصقول والمنسوجات بنسبة ٢٣ ٪ والمطاط والبلاستيك والمواد الكيميائية بنسبة ٢٠ ٪ (٥) .

ويلاحظ مما تقدم ان ارتفاع العجز في الميزان التجاري يعود الى ارتفاع حاد في حجم المستورد من السلع الاستثمارية والسلع التي تدخل في امور الدفاع كالمعدات وقطع الغيار وغيرها نتيجة للاوضاع التي اوجدتها حرب الخامس من حزيران (يونيو) . كما يلاحظ ان هنالك ارتفاعا كبيرا في حجم السلع الاستهلاكية نتيجة لالغاء بعض القيود على الاستيراد . وكانت السلطات الاسرائيلية قد لجأت الى هذا الاجراء بقصد رفع مستويات الانتاج والجودة للسلع الاسرائيلية وذلك عن طريق تعريضها لمنافسة جزئية من السلع الاجنبية . ففي مثل هذه الحالة سيضطر المنتج الاسرائيلي الى التقيد بمعيار الكفاءة في الانتاج عن طريق تخفيض نفقات الانتاج وكذلك عن طريق مزج افضل لعوامل الانتاج .

والجدير بالذكر ان الاقتصاد الاسرائيلي قد اضاع فرصة ذهبية لتخفيض العجز بنسبة كبيرة في ميزانه التجاري عام ١٩٦٨ . فعلى الرغم من ارتفاع حجم الكتلة النقدية ٢٤ ٪ ما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٦٨ فان ارتفاع مستوى الاسعار لم يزد على ١٦ ٪ . وحيث ان هنالك علاقة وثيقة ومباشرة بين

حجم الكتلة النقدية ومستوى الاسعار فان السؤال المطروح يصبح الآتي : ما هي العوامل التي حالت دون ارتفاع مستوى الاسعار والتي كان من الممكن ان يستفيد منها الاقتصاد الاسرائيلي ؟ هنالك عاملان في هذا الصدد :

١ - انخفاض مستوى الاجور الحقيقي Real Wages
نتيجة لتوفر عدد لا يستهان به من السكان العرب في قطاع البناء و اثر ذلك على تخفيض مستوى الاجور ، ثم الغاء بعض الامتيازات التي كانت تحصل عليها الهستدروت ومنها الحصول على ساعات عمل اضافية .

٢ - الارتفاع الذي طرأ على حجم المدخرات الشخصية في القطاع الخاص حيث بدأ الجمهور يحتفظ بكمية اكبر من ارصده النقدية مما ادى الى انخفاض في سرعة تداول النقود، وبالتالي امتص جزءا من اثر الزيادة الكبيرة التي طرأت على حجم الكتلة النقدية على مستوى الاسعار . ونتيجة للاستقرار النسبي في مستوى الاسعار فقد ازدادت استثمارات الجمهور في الموجودات النقدية . وقد ارتفعت مدخرات القطاع الخاص من ٥٧ ٪ عام ١٩٦٦ الى ٩٢ ٪ عام ١٩٦٨ .

واذا كان الميزان التجاري لم يسجل انخفاضا في العجز كما كان متوقعا له رغم التطورات الملائمة التي حدثت في استقرار مستوى الاسعار وارتفاع نسبة المدخرات فانه من غير المتوقع ان يحدث اى تحسين يذكر في وضع الميزان التجاري في المستقبل القريب . وبهذا الصدد نشير الى ان قرار الحكومة الفرنسية بفرض حظر على تصدير الاسلحة وقطاع الغيار الى اسرائيل سيدفع هذه الاخيرة الى محاولة

الحصول على قطع الفيار والمعدات التي تحتاجها اما من بلدان اوروبية تستعمل نفس الاسلحة او من مصادر اخرى وفي كلتا الحالتين فان ذلك سيزيد من العبء الواقع على الميزان التجاري .

ومن الاقتصاديين المرموقين الذين عملوا مع الحكومة الاسرائيلية والذين ابدوا شكوكهم حول نجاح تخفيض قيمة العملة الاقتصادي الاميركي آبا ليرنر Aba Lerner . ففي مقال له حول هذا الموضوع قال :

« ان تخفيض قيمة العملة له نفس الآثار مثل الضريبة على السلعة المستوردة حيث تؤدي هذه الضريبة الى ارتفاع في اسعار السلعة المستوردة مما يؤدي بدوره الى ارتفاع كل من نفقات المعيشة وعلاوات غلاء المعيشة ومن ثم الى ارتفاع تلقائي في مستوى الاسعار المحلية والتكلفة ونفقات الإنتاج» (٦) .

ويمكن تلخيص حجج الذين يعارضون في تخفيض قيمة الجنيه الاسرائيلي كوسيلة ناجعة في حل مشكلة الميزان التجاري وبيرون الاستعاضة عنها بمعونات مالية الى بعض الصناعات التصديرية بما يلي :

١ - ان الفرق بين حجم الصادرات والواردات الاسرائيلية كبير الى درجة لا يؤثر فيها التخفيض اذ ان الآثار الاقتصادية العكسية ستمحو اي اثر لصالح تحسين وضع الميزان التجاري . وفي هذا الصدد يقول احد الاقتصاديين الاسرائيليين انه من

٦ - A. Lerner, «Histadrot & Israel Economy», Mids-tream, 1957.

الافضل اعطاء منح مالية لما قيمته ١٠٠ دولار من الصادرات الاسرائيلية وترك ما قيمته ١٠٠٠ دولار من الواردات على حالها .

٢ - وجود «نص تصاعدي» Escalator Clause في اتفاقيات الاجور في اسرائيل بحيث تمتص هذه الاتفاقيات اية مكاسب قد يحققها تخفيض قيمة الجنيه . وحيث ان التخفيض يؤدي عادة الى ارتفاع اسعار الواردات وبالتالي نفقات المعيشة فان النص المشار اليه سيصبح موضع التطبيق من قبل نقابات العمال .

ومن ناحية اخرى يرى بعض الاقتصاديين المتفائلين بجدوى التخفيض ان الذين يشكون بهذا الاجراء قد اغفلوا عاملين على جانب كبير من الاهمية : العامل الاول هو اثر التخفيض على توزيع موارد البلاد بين المجالات الانتاجية المختلفة بحيث يؤدي التخفيض في قيمة الجنيه الى انتقال رؤوس الاموال من المنشآت التي تعمل بظل تكلفة مرتفعة «Increasing Cost» للانتاج، الى تلك التي تعمل بظل تكلفة منخفضة تعمل على زيادة الانتاج . والعامل الثاني هو اثر التخفيض على استعمال اكبر للموارد التي لا تزال عاطلة في الاقتصاد او المتوفرة بكثرة في الاقتصاد الاسرائيلي كالالات ورأس المال غير البشري .

وقد لجأ احد هؤلاء الاقتصاديين المتفائلين الى استعمال مقياس «Index» معين لمعرفة الاثر الصافي الذي تركته عمليات تخفيض قيمة الجنيه الاسرائيلي وذلك عن طريق مقارنة التغير في قيمة العملة الى التغير في مستوى الاسعار

الذي حدث بعد عملية التخفيض . فمثلا تنسب قيمة العملة قبل التخفيض الى الرقم ١٠٠ في سنة الاساس ثم تصبح ٢٠٠ (بعد اجراء تخفيض قدره ٥٠ ٪) . فاذا ارتفع مستوى الاسعار على اثر التخفيض ١٠٠ ٪ فان التخفيض يكون قد فشل تماما اما اذا لم يرتفع على الاطلاق فان النجاح يكون كاملا . اما اذا ارتفع ٤٠ ٪ فان نجاح التخفيض يكون بنسبة ٦٠ ٪ وهكذا .

وفي محاولة لمعرفة اثر التخفيض خلال الفترة بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٦ خرج «روبنر» بنتيجة مفادها انه قد نجح بنسبة ٥٨ ٪ اي بعد اخذ الارتفاع في مستوى الاسعار بعين الاعتبار فقد ظل تخفيض قيمة الجنيه الاسرائيلي محتفظا بـ ٥٨ ٪ من قدرته على تحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة منه وفي طليعتها تحسين وضع الميزان التجاري .

وتكمن العلة في هذا « المقياس » بان النتيجة تختلف باختلاف اعتماد سنة الاساس . فمثلا اذا اعتمدنا الفترة بعد التخفيض (اي استعمال المقياس المعروف بعلم الاحصاء باسم « باسش » Paasche) فان النتيجة تختلف عنها لو اعتمدنا الفترة قبل التخفيض كأساس (اي استعمال المقياس المعروف باسم « لاسبيرز » Laspeyres) . وعلى كل حال سواء اعتمدنا الطريقة الاولى او الطريقة الثانية فان النتيجة تظل لصالح التخفيض بالنسبة لوضع الاقتصاد الاسرائيلي وان كانت نسبة النجاح كما ذكرنا تتراوح في الحالتين بين ٥ ٪ صعودا وهبوطا .

٢ - اثر التعرفة الجمركية على الميزان التجاري :

تلجأ معظم بلدان العالم الى استعمال التعرفة الجمركية

كأحد الوسائل لتحسين ميزانها التجاري وذلك عن طريق التأثير على حجم كل من الصادرات والواردات بشكل يخدم أهداف السياسة الاقتصادية المرسومة . والأثار الاقتصادية للتعرفة الجمركية لا تتوقف عند التأثير على الميزان التجاري بل لها آثار عديدة يمكن تلخيصها بما يلي :

- ١ - اثر التعرفة على حماية الصناعات الناشئة .
- ٢ - اثر التعرفة على مدى توفر السلع الاستهلاكية .
- ٣ - اثر التعرفة على واردات الدولة .
- ٤ - اثر التعرفة على إعادة توزيع الدخل بشكل يرفع من سعر عامل الانتاج النادر ويخفض من سعر عامل الانتاج المتوفر بكثرة .
- ٥ - اثر التعرفة على شروط التجارة والميزان التجاري.

ولا حاجة للقول انه من غير الممكن عمليا الفصل بين كل من الآثار الخمسة المشار اليها نظرا لان هذه الآثار تتفاعل مع بعضها باستمرار ومع ذلك فان الذي يهمنا في سياق هذه الدراسة هو معرفة اثر التعريفات الجمركية التي اعتمدتها السلطات الاسرائيلية في تحسين شروط التجارة وتحسين وضع الميزان التجاري لذلك سنركز على الاثر الخامس دون غيره على افتراض بقاء العوامل الاربعة الاخرى ثابتة .

اثر التعرفة على شروط التجارة والميزان التجاري : في غياب المعاملة بالمثل فان آثار التعرفة على شروط التجارة والميزان التجاري تتلخص بما يلي :

أولا : تتحسن شروط التجارة للبلد الذي قام بفرض تعرفه جمركية .

ثانيا : ينخفض حجم الصادرات للبلد الذي فرضت على سلعه التعرفه بحيث :

(١) انه يقلل من تسرب السلع والخدمات للخارج وهي ظاهرة « حسنة » .

(ب) انه يقلل من عائدات البلد من القطع الاجنبي الضروري لتمويل حجم الاستيراد وهي ظاهرة « سيئة » .

(ج) انه يؤثر تأثيرا سلبا على الصناعات والمنشآت التي تسوق منتجاتها في الاسواق الاجنبية .

(د) يؤدي الى هبوط في حجم الدخل القومي بالاسعار الجارية وهي ظاهرة محمودة اذا كان الوضع قريبا من حالة التضخم المالي وظاهرة غير محمودة اذا كان الوضع يتميز بالانكماش الاقتصادي .

ثالثا : انها قد تنقص او تترك حجم الاستيراد على حاله للبلد الذي فرض التعرفه وهذا تقررده درجة المرونة للسلع المستوردة .

ونظرا لان اسرائيل تملك نظاما للتعرفه الجمركية ذات اهداف متعددة منها ما هو موجه نحو حماية الصناعات التصديرية الناشئة ومنها ما هو موجه لتحقيق عوائد للدولة ومنها ما هو موجه نحو توجيه الموارد الاقتصادية من انتاج السلع الاستهلاكية نحو السلع الاستثمارية فانه يصعب معرفة

اثر التعرفة الجمركية على وضع الميزان التجاري بدقة .
والواقع ان هناك خلافا في الرأي في اسرائيل بين وزارة
التجارة من ناحية وبعض الخبراء الاقتصاديين من ناحية اخرى
حول فعالية التعرفة الجمركية واعتماد نظام متعدد للقطع
(قبل عام ١٩٦٢) . فبعض الخبراء يعتقدون ان اعتماد نظام
للتعرفة يركز على اساس اعطاء افضلية للسلع الاستثمارية
ثم المواد الاولية واخيرا السلع الاستهلاكية قد ادى الى اختلال
في الاسعار النسبية كراس المال واليد العاملة وان هذه
السياسة مبنية على اساس تحديد خاطيء للسلع الاستثمارية
على الاستثمار . وبعبارة اخرى فان هؤلاء الخبراء يعتقدون
ان تحقيق الكفاءة الاقتصادية لا يتم الا اذا سمح لجهاز الاسعار
بان يقوم بتوزيع الموارد الاقتصادية وان ممارسة التمييز في
الاسعار من خلال اعتماد نظام للتعرفة متعدد الاهداف ونظام
متعدد للقطع ايضا قد ادى الى تبديد في الموارد المتاحة
لاسرائيل (٧) .

ومن ناحية اخرى فان وزارة التجارة والصناعة تؤكد
عكس ذلك تماما على اساس ان النظرية الاقتصادية لا يمكن
الاسترشاد بها بفاعلية في البلدان النامية كما هو الحال في
البلدان المتقدمة اقتصاديا . فكون اسرائيل لا تزال في المراحل
الاولى من عملية التصنيع وحاجة كثير من الصناعات الى
حماية مباشرة وغير مباشرة لامتناس اكبر قدر من اليد
العاملة تجعل « الميزة النسبية والتخصص في التجارة
الدولية » مقياسا غير سليم في تقييم المشاريع الانمائية .

٧ - ن. هاليغي و ر. كينوف مالول ، المصدر السابق ،

وتؤكد وزارة التجارة في هذا الصدد انه لولا جدار التعرفة والمساعدات المالية عن طريق نظام خاص للقطع الاجنبي التي منحتها الحكومة لكثير من الصناعات لما امكنها ان تقف على رجليها وان تضاعف صادراتها خلال فترة وجيزة من الزمن .
واذا كانت شروط التجارة لم تتحسن فالمؤكد ان وضع الميزان التجاري حتى العام ١٩٦٦ قد تحسن .

الفصل الخامس

الاقتصاد الاسرائيلي والاستقلال الاقتصادي

ازدادت الدعوة في الآونة الاخيرة في اوساط الحكومة الاسرائيلية وبين كثير من الاقتصاديين الاسرائيليين الى تحقيق ما يسمى « بالاستقلال الاقتصادي » اي تخفيف الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي التي لعبت دورا كبيرا في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وفي امتصاص عدد كبير من المهاجرين اليهود وتوفير فرص العمل لهم وتوجيه جزء كبير من الموارد نحو بناء الجيش الاسرائيلي وتزويده بأسلحة حديثة.

ولم يكن الجهد لهذه الدعوة طارئا بل جاء استباقا لعدة تطورات على الصعيدين الداخلي والخارجي باتت تهدد المستويات التي رسمتها اسرائيل لنفسها . وتتلخص هذه التطورات بما يلي :

اولا : انتهاء التعويضات الالمانية التي كانت تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر المساعدات الخارجية .

ثانيا : استحقاق جزء كبير من سندات الخزينة التي قامت اسرائيل ببيعها في الخارج .

ثالثا : فشل اسرائيل في الدخول الى السوق الاوروبية المشتركة كمضو مشارك يتمتع بامتيازات خاصة تمكنه من

تسويق صادراته الرئيسية دون الاصطدام بجدار التعرفة العالية الذي تفرضه السوق المشتركة على الدول غير الاعضاء .

رابعا : الصعوبة المتزايدة التي بدأت تلقاها السلع الاسرائيلية في ايجاد اسواق جديدة لها نظرا لارتفاع مستوى الاجور وتكلفة الانتاج بسبب ضيق السوق المحلية وعدم توفر « وفورات الانتاج » التي ترافق الانتاج الكبير والذي يؤدي الى انخفاض في التكلفة الحديثة للانتاج .

هناك سببان رئيسيان للاهتمام الزائد الذي تبديه السلطات لموضوع فائض الاستيراد واثره على وضع الاقتصاد الاسرائيلي :

١ - العبء الذي سيتركه هذا الفائض على الاجيال القادمة من حيث التزامها بسداد القروض التي عقدها الجيل الحالي من الاسرائيليين .

٢ - الخوف من الانقطاع المفاجيء لبعض مصادر التمويل الخارجي واثار ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي مستقبلا .

غير ان هذا التخوف والقلق مبالغ فيه ومن المحتمل جدا ان يكون الاستمرار في التحدث عن هذا الموضوع من قبل الحكومة الاسرائيلية ووسائل اعلامها انما يهدف الى تحقيق اهداف سياسية معينة ياتي في طليعتها وضع يهود العالم في حالة استنفار دائم حتى تستمر مساعداتهم المالية الى اسرائيل . وهناك مؤشرات عديدة تؤكد صحة التحليل هذا :

اولا : ان حوالي ٧٠ ٪ من فائض الاستيراد اي العجز في الميزان التجاري يمول عن طريق التحويلات غير قابلة

التسديد . ففي خلال الفترة ما بين عام ١٩٤٦ و ١٩٦٦ لم تهبط نسبة التحويلات غير قابلة التسديد «Unilateral Transfers» عن ٦٠ ٪ في حين بلغ متوسط النسبة المشار اليها ٧٠ ٪ . فاذا ما اخذنا بعين الاعتبار ايضا ان المقياس الذي يصور بدقة درجة العبء الذي سيقع على الاقتصاد الاسرائيلي مستقبلا هو نسبة حجم الرساميل المحولة الى اسرائيل الى مجموع الموارد المتاحة لم يزد على ٨٧ ٪ خلال الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٦٦ لأدركنا ان الوضع ليس على تلك الدرجة من التدهور التي تحاول السلطات الاسرائيلية ان تظهره بين حين وآخر ، خصوصا وان الجزء الاكبر من التحويلات غير قابلة التسديد تأتي من المنظمات والجاليات اليهودية في الخارج .

ثانيا : ان نسبة كبيرة من المساعدات الخارجية توجه الى مجال التثمين ويمكن الاسترشاد بالمؤشرات التالية في هذا الصدد :

- ١ - نسبة صافي الديون الى صافي الناتج القومي .
- ب - نسبة صافي الديون الى حصيله اسرائيل من الصادرات .
- ج - نسبة صافي الديون الى رأس المال الموظف في الاقتصاد الاسرائيلي .

والجدول رقم ١٦ يبين اتجاه المؤشرات المشار اليها وكلها تظهر ان الوضع ليس على مستوى الخطورة التي تحاول السلطات الاسرائيلية تأكيدها من حين لآخر .

(الجدول رقم ١٦)

مؤشرات الاعتماد الاقتصادي على الخارج

(١٩٦٥ - ١٩٥٤)

السنة	صافي الديون لجمل الناتج القومي	صافي الديون لحصوله الصادرات	صافي التغيرات للتأثير الاستيراد	صافي الديون لرأس المال
١٩٥٤	١٨٥	١٩٤ر٨	٨٤ر٧	٧ر٤
١٩٥٥	١٧ر٩	١٤٦ر٥	٩٢ر٥	٧ر٤
١٩٥٦	١٦ر٥	١٥٧ر٣	٧٢ر٥	٧ر٣
١٩٥٧	١٤ر٦	١٤٧ر٦	٩٠ر٤	٧ر١
١٩٥٨	١٢ر٩	١٠٨ر٦	٩٦ر٢	٦ر٥
١٩٥٩	١١ر٦	٨٨ر٤	١١٢ر٣	٥ر٨
١٩٦٠	٨ر٣	٧١ر٨	١١٠ر٤	٣ر٩
١٩٦١	٦ر٢	٥٣ر٩	١١٣ر٧	٣ر٢
١٩٦٢	٤ر٨	٤٣ر٩	٩٧ر٨	٢ر٧
١٩٦٣	٣ر٨	٤٠ر٤	٩٨ر١	٢ر٣
١٩٦٤	٤ر٧	٣٨ر٦	٩٩ر١	٢ر١
١٩٦٥	٣ر٢	٣٦ر٩	٩٣ر٢	١ر٩

المصدر : محتسب من عدة جداول من الدليل الإحصائي
لإسرائيل .

ثالثاً: انه من المستبعد جدا ان ينخفض حجم المساعدات الخارجية بنسبة كبيرة في فترة قصيرة من الزمن وبالتالي فان باستطاعة السلطات المسؤولة ان تجابه هذا الانخفاض المتوقع بتخطيط واسع المدى يشمل تحديد مستويات الاستثمار والاستهلاك وتوجيه الاسعار النسبية للموارد والسلع المنتجة بشكل يجنب الاقتصاد اي خضة اقتصادية كبيرة . وفي اقتصاد يخضع لتدخل مباشر من القطاع الحكومي في كثير من نشاطاته كالاقصاد الاسرائيلي فانه من السهل عليه ممارسة عملية التأقلم التي يحتاجها عند انخفاض الموارد الخارجية المتاحة له .

وبعد فاذا اعتمدنا نسبة فائض الاستيراد بالاسعار الثابتة الى مجمل الموارد المتاحة فان درجة اعتماد اسرائيل على المصادر الخارجية قد اخذت بالهبوط تدريجيا في حين انه اذا اعتمدنا نسبة فائض الاستيراد بالاسعار الجارية فان التحسن المشار اليه يختفي من الصورة تماما .

وفي هذا الصدد يقول الاقتصادي الاسرائيلي «باتنكن» « ان الاقتراب من الاستقلال الاقتصادي قد يتعارض مع الاهداف الاخرى للاقتصاد (الاسرائيلي) مثل الهجرة والدفاع والتنمية وارتفاع مستوى المعيشة . وعندما يحدث مثل هذا التعارض لا بد من اتخاذ قرارات حول الاهمية النسبية لكل من الاهداف المشار اليها » (١) .

ويحدد باتنكن مقياسين لمعرفة مدى اقتراب الاقتصاد

١ D. Patinkin, *The Israeli Economy, The First Decade*. — (Jerusalem; Falk Research Project; 1960) p. 128 .

الاسرائيلي من الهدف المشار اليه وهما :

١ - نسبة مجمل الناتج القومي G.N.P. الى مجموع الموارد المتاحة للاقتصاد الاسرائيلي . فكلما ارتفعت النسبة المشار اليها كلما خف اعتماد الاقتصاد الاسرائيلي على الموارد الخارجية والعكس بالعكس . والمقياس المذكور يدل على تحسن طفيف في اتجاه الاستقلال الاقتصادي (احداث خمسة حزيران (يونيو) وذيولها غيرت هذا الاتجاه) .

٢ - نسبة المدخرات المحلية الى مجمل الناتج القومي ويختلف هذا المقياس عن الاول من حيث انه يستثني النفقات الحيوية تحت « نفقات رأسمالية » في ميزان المدفوعات . لذلك فكلما ارتفعت نسبة المدخرات المحلية الى مجمل الناتج القومي كلما اقترب الاقتصاد من مرحلة « الاستقلال الاقتصادي » .

على ان اهم مشكلة تعترض تطبيق هذين المقياسين هو سعر القطع الاجنبي الذي سيتم بعوجه تقدير فائض الاستيراد نظرا للتغير المستمر الذي طرأ على سعر التبادل للجنيه الاسرائيلي بعد فترات التخفيض المتعاقبة .

ويرى بانتمكن ان تحقيق هذا الاستقلال اصبح عملية عسيرة التحقيق نظرا لارتفاع معدل استهلاك الفرد الواحد وبالتالي اصبحت مستويات الاستهلاك جزءا لا يتجزأ من تركيب الاقتصاد الاسرائيلي .

وهنا نرى من الفائدة بمكان مناقشة بعض الآراء الشائعة حول العجز الحالي في الميزان التجاري الاسرائيلي والذبول

التي قد يجرها مثل هذا العجز على الاقتصاد الاسرائيلي بأسره.

الملاحظة الاولى ان وجود عجز في الميزان التجاري لبلد ما لا يعني بالضرورة ان هنالك خللا اساسيا في تركيب الاقتصاد فلا بد من ربط حجم الاستيراد وتوعيته بمعدل النمو الاقتصادي داخل البلاد قبل معرفة نوع هذا العجز ومدى خطورته . اذ انه من الممكن نظريا لبلد ما ان يسد الثغرة في ميزانه التجاري اذا ما لجأ الى اجراءات معينة تهدف الى تخفيض حجم وارداته بحيث تتساوى مع صادراته . غير ان السؤال المنطقي في هذه الحالة يصبح الآتي : بأي ثمن امكن تحقيق مثل هذا التوازن ؟ فكما سبق ان شرحنا في المقدمة لهذه الدراسة هنالك علاقة وثيقة بين حجم الاستيراد وحجم النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد لذلك فان تقليص حجم العامل الاول قد يتم على حساب العامل الثاني اي عدم تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي . وهكذا فعندما يتحدث الخبراء الاسرائيليون عن فشل الاقتصاد الاسرائيلي حتى الآن في تحقيق ما يسمى « بالاستقلال الاقتصادي » *Economic Independence* فانهم يعنون ضمنا فشل الاقتصاد المذكور في سد الثغرة الكبيرة في ميزانه التجاري مع الاستمرار في تحقيق معدل للنمو الاقتصادي لا يقل عن المعدل السابق وقدره ١٠ ٪ بالاسعار الثابتة . وحيث ان تحقيق مثل هذا النمو او حتى نمو في حدود ٧ ٪ لا يمكن تحقيقه بواسطة موارد اسرائيل المحلية، خصوصا وان نسبة السلع الاستثمارية والسلع الانتاجية بما فيها المواد الأولية الى مجموع استيراد اسرائيل يشكل اكثر من ٨٣ ٪ (انظر الجدول رقم ٧) ، فان الحديث عن « الاستقلال

الاقتصادي « يصبح امنية مقطوعة الجذور بمعطيات الاقتصاد الاسرائيلي ما لم تقبل السلطات الاسرائيلية بهذا التنازل عن تحقيق كافة اهدافها الاقتصادية والسياسية في آن واحد.

الملاحظة الثانية في هذا الصدد ان المشكلة المشار اليها مبالغ في خطورتها رغم الاهتمام المتزايد بها في الاوساط الاسرائيلية . فالمعروف نظريا ان مشكلة ميزان المدفوعات هي ظاهرة « لاحقة » « Ex-Poste » لعمليات التبادل التجاري مع مختلف انحاء العالم وليست مشكلة « سابقة » « Ex-Ante » لعمليات التبادل ، بمعنى انه بعد الانتهاء من عمليات التبادل فاننا نبدأ في تبويب الطريقة التي تم بها تمويل عمليات التبادل المشار اليها . فمجموع المشتريات من الخارج التي يحصل عليها اقتصاد ما تساوي تعريفا مجموع الانفاق على ذلك الحجم من المشتريات. ويقوم سعر القطع Exchange Rate بدور عامل التوازن بين المشتريات والمبيعات . واذا كان سعر القطع الاجنبي حرا كما هو في لبنان مثلا فان المشكلة تصبح ثانوية كما ذكرنا اما اذا كان سعر القطع ثابتا « Pegged Rate » أي ان تلتزم الحكومة ببيع وشراء القطع الاجنبي بسعر ثابت وان تدافع عنه كلما دعت الضرورة بما تملك من احتياطي من العملات الاجنبية وهو ما يحدث الآن في اسرائيل فان المشكلة تصبح اكثر خطورة منها في لبنان مثلا ، ولكنها لم تصل بعد الى درجة تهدد مستويات الدخل والانتاج داخل الاقتصاد الاسرائيلي خصوصا وان احتياطي اسرائيل من العملات الاجنبية قد ارتفع الى درجة كبيرة في السنوات الاخيرة كما ان التخفيض المستمر لقيمة الجنيه قد خفف كثيرا من العبء الواقع على ميزان المدفوعات .

الفصل السادس

خلاصة واستنتاجات

من الاهمية بمكان في ختام هذا البحث عن تجارة اسرائيل الخارجية ان نحاول بايجاز تحديد اتجاهات التجارة الخارجية في الاعوام القادمة على ضوء المعطيات الاقتصادية للاقتصاد الاسرائيلي خصوصا بعد التطورات التي حدثت في اعقاب حرب الخامس من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ وبالتالي الاعباء الجديدة التي رافقت العدوان المشار اليه :

اولا : من المتوقع ان يستمر العجز في الميزان التجاري مدة اخرى من الزمن قبل ان تنجح السلطات الاسرائيلية في سد هذا العجز . وبعد ان نجحت الحكومة الاسرائيلية نسبيا في تخفيض حجم العجز المشار اليه خلال عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ جاءت ذيول عدوان الخامس من حزيران (يونيو) لتضع اعباء جديدة على الاقتصاد الاسرائيلي بدات بوادرها تظهر خلال عام ١٩٦٨ حيث سجل الميزان التجاري اكبر عجز في تاريخه . وبعد الزيادة الكبيرة التي طرأت على حجم الصادرات في السنوات الاربع الاخيرة فان الدلائل الان تشير الى ان معدل الزيادة قد بدا في الهبوط .

ثانيا : سيظل اهتمام اسرائيل متركزا الى درجة كبيرة على الاسواق الأوروبية خصوصا السوق الأوروبية المشتركة

وبريطانيه وستستمر محاولاتها للحصول على امتيازات جديدة داخل السوق بقصد تطوير اية محاولات لاستبدال حمضياتها بحمضيات دول شمال افريقيه ، كما ان اسرائيل ستظل تتابع باهتمام اية تطورات تطرا على قيمة الجنيه الاسترليني حتى لا تضر اهم صادراتها الى اهم اسواقها .

ثالثا : ستستمر اسرائيل في السعي لكسب اسواق جديدة في افريقيه وتدعيم موقفها في الاسواق القديمة مستغلة الغياب شبه الكامل للدول العربية في هذه القارة . واسرائيل في اهتمامها المباشر والمستمر انما تراهن على ان الامكانيات الانمائية لهذه البلدان تستحق كافة التضحيات حاليا للحصول على مواقع اقتصادية وسياسية في هذه البلدان مستقبلا . وكما شرحنا في الفصل الثاني فان سلوك اسرائيل في هذه البلدان لا يتقيد بعامل الربح فقط وانما بعامل المنفعة العامة كما تمليه مصالحها السياسية والاقتصادية .

رابعا : من المنتظر ان تخفف اسرائيل من اعتمادها على الاتفاقيات التجارية الثنائية كوسيلة لزيادة حجم تجارتها خصوصا مع البلدان التي تملك عملات غير قابلة للتحويل وان تتجه بدلا من ذلك الى زيادة حجم مساعداتها المباشرة وغير المباشرة الى الصناعات التصديرية التي تتوسم فيها القدرة التنافسية في الاسواق العالمية .

خامسا : من غير المستبعد ان تلجأ الحكومة الاسرائيلية في المستقبل القريب الى تخفيض جديد في قيمة عملتها لتدعيم وضع صادراتها وتقليص حجم وارداتها اذا فشلت

الجهود الحالية لتجميد الارتفاع المستمر في مستوى الاجور والاسعار والذي من شأنه ان يمتص اي تحسن في قدرة السلع الاسرائيلية على المنافسة في الاسواق العالمية .

سادسا : اذا استمر الوضع على ما هو عليه فستجد اسرائيل نفسها غير قادرة على تحقيق اهدافها الاقتصادية الرئيسية الثلاثة معا وهي : تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي ، والاندماج في الاسواق العالمية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي . وستضطر الى ممارسة عملية استبدال بين هذه الاهداف بحيث تعطى الاولوية لموضوع الاندماج في الاسواق العالمية ثم محاولة الحفاظ على معدل عال للنمو اما محاولة تحقيق الاستقلال الاقتصادي فلم يعد ممكنا نظرا للعبء المتزايدة في حقل التسليح بعد عدوان الخامس من حزيران (يونيو) .

مصادر البحث

باللغة الانجليزية

كتب

- (1) I.M.F., *International Financial Statistics* (1953-68).
- (2) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel*, Jerusalem.
- (3) D. Horowitz., *The Economics of Israel*, (London : Pergamon Press, 1966).
- (4) C. Kindleberger, *International Economics*, (Homewood : R. Irwin Co.; 1963).
- (5) M. Kreinin, *Israel & Africa*, (New York : Praeger; 1964).
- (6) D. Patinkin, *The Israeli Economy : The First Decade* (Jerusalem : Falk Research Project; 1960).
- (7) N. Halevi & R. Klinov-Malul, *The Economic Development of Israel*, (New York : Praeger; 1968).
- (8) A. Rubner, *The Economy of Israel*, (London : Case & Company, 1960).
- (9) Y. Shibl (Editor), *Essays On The Israeli Economy*, (Beirut : Palestine Research Center; 1968).
- (10) J. Vanek, *International Trade : Theory & Economic Policy*, (Homewood : R. Irwin Co., 1963).

مقالات

- (11) «Israel Meets Tough Competition», *Jewish Observer*, March 3, 1967.

- (12) «Israel First Ever Trade Surplus», **Jewish Observer**, Nov. 17, 1967.
- (13) M. Al. Azim «Israel Prospects, For Economic Independence», **Middle East Forum**, Vol. 42, Nov. 2, 1966.
- (14) «Devaluation To Protect Exports», **Jewish Observer**, Nov. 24, 1967.

باللغة العربية

- ١٥ - رياض القنطار ، **التغلغل الاسرائيلي في افريقيموطرق مجابته** ، دراسات فلسطينية رقم ٤٣ (بيروت : مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٨) .
- ١٦ - يوسف صايغ ، **الاقتصاد الاسرائيلي** ، كتب فلسطينية رقم ١ (بيروت : مركز الابحاث ، ١٩٦٤) .
- ١٧ - يوسف شبل ، **السياسة المالية في اسرائيل** ، دراسات فلسطينية رقم ٣٦ (بيروت : مركز الابحاث ، ١٩٦٨) .

منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الأبحاث
٦٠٦ شارع السادات - بيروت

صدر حديثاً من

سلسلة دراسات فلسطينية :

السعر ل.ل.

- ٤١ - الأنسة ليلى جميل مجاصص ، المابام (بالعربية) ٢
- ٤٢ - د. محمد فاروق الهشمي ، في الاستراتيجية الاسرائيلية (بالعربية) ٢
- ٤٣ - رياض القنطار ، التنفّل الاسرائيلي في افريقيه (بالعربية) ٢
- ٤٤ - الأنسة نهاني هلسه ، دافيد بن جوريون (بالعربية) ٢
- ٤٥ - عقيل هاشم ، تخطيط الاعلام العربي (بالعربية) ٢
- ٤٦ - يوسف مروّه ، اخطار التخطيط الصنامي في اسرائيل (بالعربية) ٢
- ٤٧ - د. اسعد رزّوق ، الصهيونية وحقوق الانسان العربي-١ (بالعربية والانجليزية والفرنسية) ٢

- ٤٨ - د. اسعد زقوق ، الصهيونية وحقوق الانسان العربي - ٢
(بالعربية والانجليزية والفرنسية) ٢
- ٤٩ - الياس حنا ، الوضع القانوني للمقاومة العربية في الارض المحتلة (بالعربية والانجليزية والفرنسية) ٢
- ٥٠ - عزيز العظمة ، اليسار الصهيوني : من بدايته حتى اعلان دولة اسرائيل (بالعربية) ٢
- ٥١ - اسعد عبد الرحمن ، اوراق سجين (بالعربية والانجليزية والفرنسية) ٢
- ٥٢ - الدكتور عز الدين فودة ، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية (بالعربية) ٢
- ٥٣ - ليلى القاسي (محررة) ، مقالات في الراي العام الاميركي وقضية فلسطين (بالانجليزية) ٢
- ٥٤ - الدكتور عز الدين فودة والدكتور اسعد زقوق والياس حنا ، الصهيونية والمقاومة العربية (بالانجليزية) ٢
- ٥٥ - العرب تحت الاحتلال الاسرائيلي (بالانجليزية) ٢
- ٥٦ - ليلى القاسي ، عرض للعلاقات الاميركية - الاسرائيلية (بالانجليزية) ٢
- ٥٧ - المواجهة العربية الاسرائيلية (بالفرنسية) ٢
- ٥٨ - بسام بشوتي ، العنف الصهيوني (بالانجليزية) ٢
- ٥٩ - مصطفى عبد العزيز ، اسرائيل ويعود العالم (بالعربية) ٢
- ٦٠ - يوسف شبل ، تجارة اسرائيل الخارجية (بالعربية) ٢

مطبعة صفالي - بيروت - باب الدريس
تلفون ٢٢٤.٤٠

منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الأبحاث
٦٠٦ شارع السكادات - بيروت

أسس في شباط (فبراير) ١٩٦٥

تصدر عنه

(١) سلسلة «اليوميات الفلسطينية»

(٢) سلسلة «حقائق وأرقام»

(٣) سلسلة «أبحاث فلسطينية»

(٤) سلسلة «دراسات فلسطينية»

(٥) سلسلة «كتب فلسطينية»

(٦) خرائط فلسطينية

(٧) سلسلة «نشرات خاصة»

69

1

Bibliotheca Alexandrina



0210450